الجمهـوريـــة الجزائـريـــة الـديمقـــراطيـــة الشـعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

Université MUSTAPHA STAMBOULI de Mascara

Faculté des sciences Humaines et sociales

قسم : علم الاجتماع.

الدكتورة: لغرس سوهيلة.

الدرجة العلمية: أستاذة محاضرة قسم "أ".

السند البيداغوجي الخاص بمقياس:

التغير الاجتماعي الجزء الثاني.

موجه لطلبة السنة: الثانية علم الاجتماع- السداسي الثاني.
فـــــــــــــرع: العلوم الاجتماعية.
ميـــــــــــــدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية.

السنة الجامعية :2021/ 2022.

السداسي الرابع:

وحدة التعليم الاساسية

المادة : التغير الاجتماعي 02

الرصيد: 05

المعامل: 02

الحجم الساعي خلال السداسي: 45 ساعة.

الحجم الساعي الأسبوعي: 1سا و30د (محاضرة)، 1سا و30د (أعمال موجهة)

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة 40%+ امتحان كتابي60%

محتوى المادة:

أولا- الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.

- النخب والفعل الاجتماعي.
- الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة.

ثانيا- التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

ثالثا- نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي (نماذج لبعض الثورات).

رابعا- دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي.

خامسا- العولمة والتغير الاجتماعي.

سادسا- مقاومة التغير الاجتماعي

- الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية.
- ركود حركة الابتكار والتجديد.
- عدم التجانس السكاني.
- ملاحظة: يمكن للأعمال الموجهة أن تستكمل تفاصيل البرنامج المسطر استنادا إلى بعض النماذج للتغير الاجتماعي.
- **المراجع:** (*كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

الفهرس.....01

التعريف بالمقياس.....04

-مدخل عام.....05

-المحور الأول: الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.....06

1-الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.

1-1النخبة والفعل الاجتماعي.

1-1-1تعريف النخبة.

1-1-2تعريف الفعل الاجتماعي.

1-1-3دور وتأثير النخبة التونسية في عملية التغيير السياسي.

2-الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة.

2-1تعريف الحركات الاجتماعية.

2-2تعريف الجماعات الضاغطة.

2-3 حق الجماعات الضاغطة في التغيير السياسي.

المحور الثاني: التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.....20

1-التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

1-1التغير الاجتماعي على خلفية الفكر الإسلامي المعاصر.

1-2وجهة نظر الشيخ حسن البنا في التغير الاجتماعي.

1-3وجهة نظر عباس العقاد في التغير الاجتماعي.

المحور الثالث: نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي (نماذج لبعض الثورات).....33

1-عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي.

1-1عوامل التغيير في الوطن العربي.

1-2نماذج غن الثورات في الوطن العربي.

المحور الرابع: دور وسائل الإعلام وتأثيره في التغيير الاجتماعي.....63

1-الإعلام وسائل الإعلام: (مقاربة نظرية).

1-1الإعلام: تعريفه ومبادئه.

1-2وسائل الإعلام: تعريفه، وظائفه وأنواعه.

2-نموذج لدراسة ميدانية حول دور وسائل الإعلام والاتصال في إحداث التغيير.

المحور الخامس: العولمة والتغير الاجتماعي.....74

1-العولمة والتغير الاجتماعي:

1-1تعريف العولمة: تعريفها، خصائصها، مراحلها وأدواتها.

1-2مظاهر وتجليات العولمة على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

1-3العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي.

1-4نماذج عن دراسات ميدانية حول تأثير العولمة على المجالات الاجتماعية.

المحور السادس: مقاومة التغير الاجتماعي.....94

1- مقاومة التغير الاجتماعي.

1-1الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية.

1-2عدم التجانس السكاني.

1-3ركود حركة الابتكار والتجديد.

خاتمة عامة 99

قائمة المراجع.....103

الملاحق 112

-التعريف بالمقياس: التغير الاجتماعي من المواد المبرمجة في السنة الثانية علم الاجتماع للسداسي الثاني، وقد قمت بتدريسه طيلة أربع سنوات على التوالي، وذلك بدءا من السنة الجامعية

2016-2015، 2017-2016، 2018-2017، 2019-2018

فالهدف من هذه المادة هو تعريف الطالب بمجموعة من المواضيع والمفاهيم المركزية في السوسيولوجيا والتي لها علاقة قوية ومتينة مع موضوع التغير الاجتماعي كمفهوم العولمة، الفاعلون الاجتماعيون في عملية التغيير الاجتماعي، أهمية وسائل الإعلام في إحداث التغير الاجتماعي، نماذج عن الثورات في الوطن العربي، التغير الاجتماعي كمفهوم في الفكر الإسلامي المعاصر.

وعليه، يتضمن المقياس ستة محاور كل محور يتضمن مجموعة من العناصر التي تساعد الطالب على فهم وفك الغموض الذي يتشكل في ذهنه حول التغير وعلاقته بالمفاهيم والمواضيع السوسيولوجية الأخرى، وتتلخص هذه المحاور فيما يلي:

المحور الأول:الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.

المحور الثاني: التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

المحور الثالث: نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي (نماذج لبعض الثورات).

المحور الرابع: دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي.

المحور الخامس: العولمة والتغير الاجتماعي.

المحور السادس: مقاومة التغير الاجتماعي.

مدخل عام:

"الشيء الثابت في الحياة هو التغير" من هذا المبدأ يتضح لنا أن التغير هو السنة الحياة. فالمجتمع الإنساني بطبيعته وخصوصيته أنه مجتمع متغير لا يبقى على وضع ثابت وهذا ما أشار إليه علماء الاجتماع في قولهم "أن تغير المجتمع حقيقة دائمة"الدسوقي عبده إبراهيم. 2004. ص:09) وبالتالي هو ظاهرة لا يمكننا تجاهلها أو إخفائها. بمعنى أن التغير الاجتماعي ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته.

فالتغير الاجتماعي يشمل نظام طبيعية كما يشمل النظام الاجتماعي وفي هذه الحالة نقول التغير الطبيعي والتغير الاجتماعي، وهنا يقع الجدال بين المفكرين والعلماء في تمييز التغير الاجتماعي عن التغيير الاجتماعي، فالأول يشير إلى كل ما هو إرادي وغير إرادي وفي هذا السياق نجد إميل دوركايم يعرف التغير الاجتماعي بأنه "كل تغير يشير إلى التحولات التي تفرض على الأفراد"Alexis

trémoulinas.. 2006.p : 07)

ومن هذا المنطلق، فالتغير الاجتماعي عند إميل دوركايم هو ظاهرة اجتماعية، ومن مميزاتها أنها تأخذ طابع الإلزام أو الجبر الاجتماعي وهذا ما يؤدي بنا للقول أن التغير الاجتماعي له طابع إجباري يعني يحدث خارج إرادتنا (إرادة الإنسان أو إرادة المجتمعات).

أما الثاني (التغيير الاجتماعي) فهو عملية تخطيطية إرادية يقوم بها الأفراد والجماعات بهدف تغيير واقعهم الاجتماعي من الأسوأ إلى الأحسن، يعني القيام بالإصلاحات والانقلابات من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وهنا نكون في سياق الحديث عن "القطيعة التي تكون نتيجة التمرد، الانقلاب والثورة أي التحول الذي يكون نتيجة التطور والإصلاح " Guy bajoit. 2003. p : 158).

المحور الأول: الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.

مقدمة: سنتناول في هذا العنصر أهم المؤسسات الاجتماعية المساهمة في عملية التغير الاجتماعي، والتي تعتبر كفاعل اجتماعي له حضور واقعي ضمن مجتمع ما بهدف تغيير ما يجب تغييره والحفاظ على ما يجب الحفاظ عليه لضمان استقرار واستمرار المجتمع في ظل التحولات والتطورات التكنولوجية والاجتماعية التي يشهدها العالم اليوم، وعليه التساؤلات المطروحة هي كالتالي:

من هم الفاعلون الاجتماعيون؟ وما هو دورهم في إحداث التغير الاجتماعي؟

وما هو دور النخبة في إحداث التغيير؟

1-الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي: توجد العديد من الوسائط التي تساهم في نقل التغير الاجتماعي سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بشكل صريح أو بشكل ضمني والتي تمثل دور الفاعل الاجتماعي الذي يؤدي وظيفته من أجل إحداث تغيير على مستواه النسقي أو على مستوى الأنساق الأخرى الموجودة بالمجتمع، وعليه تتلخص هذه الوسائط فيما يلي:

-الأسرة: تعتبر الأسرة وسيلة لنقل التغير الاجتماعي وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يكتسب من خلالها الأبناء القيم والعادات والتقاليد والأفكار الجديدة من أجل التكيف مع المستجدات والتحولات التي تطرأ على المجتمع.

إذن: تقوم الأسرة بتقديم التغير لأبنائها بالطريقة التي تناسب سنهم، ومراكزهم الوظيفية.

- المدرسة: تتعدد وتتنوع أهداف ووظائف المدرسة، بحيث لم يعد التعليم الآن مرتبط بالتدريس والتلقين وفقط بل "أصبح تعلم كيفية التغير ومساعدة الفرد على التكيف مع التغيرات والاستعداد لها، بناء الذكاء وتنمية القدرات النقدية وبناء القدرات العقلية، تنمية معرفة الذات وإدراك الفرد مواهبه وحدوده "(فؤاد عبد الله ثناء. 2004. ص: 329-330).

كما يساهم التعليم في نقل التراث الثقافي للمجتمع من جيل إلى جيل من أجل الحفاظ على الهوية الاجتماعية للمجتمع.

-المؤسسات الدينية: من المؤسسات الدينية التي تساهم في نقل التغير الاجتماعي نجد مثلا المسجد، الأحزاب الدينية، الحركات الدينية والجمعيات الخيرية ذلك لما لها من تأثير فعال وقوي على أفراد المجتمع كبارا وصغارا، بحيث تعمل هذه المؤسسات على تربية الأفراد تربية دينية، فتغرس في نفوسهم قيم ومبادئ العقيدة الدينية الإسلامية منذ الطفولة حتى ترسخ وتثبت في عقله وبالتالي تضبط سلوكه داخل المجتمع الذي يعيش فيه أو المجتمع الذي يهاجر إليه.

- وسائل الإعلام والاتصال: تتعدد وتتنوع وسائل الإعلام ووسائل الاتصال كالتلفاز، الصحافة، الهاتف النقال، الأنترنيت، وبالتالي تتعدد الوظائف والأهداف بحيث نجد أن هذه الوسائل تساهم في نقل كل من الممارسات الثقافية والاجتماعية، الابتكارات الحديثة، الأفكار، المشاعر، المعارف،...الخ.

كما نجد أن "وسائل الاتصال الجماهيري تستطيع خلق مناخا ملائما للتغيير، وذلك بالحث على تبني القيم والاتجاهات الجديدة ونماذج السلوك الملائمة للتحضر. كما أن لوسائل

الاتصال الجماهيري القدرة على تغيير هيكل القوة في المجتمع، وذلك من خلال نقل المعارف والمعلومات" (فؤاد عبد الله ثناء. 2004.ص: 327).

ما يمكن الإشارة إليه، أن وسائط التغير الاجتماعي هي نفسها وسائط التنشئة الاجتماعية ذلك لأنهما من العمليات الاجتماعية الموجودة في كل المجتمعات القديمة أو الحديثة، المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، فهما عمليتان متكاملتين ومترابطتين مع بعضهما البعض.

وبعبارة أخرى، توجد علاقة بين التغير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال الوسائط التي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نقل التغير الاجتماعي من هذه الوسائط نذكر: الأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية...الخ.

كما أن التغير يؤثر على مؤسسات التنشئة الاجتماعية حسب لويس ديرن في قوله: "أن تلك التغيرات التي تؤثر على معظم مؤسسات المجتمع كالأحزاب، الكنائس... كذلك تؤثر على أنظمة وبنية المؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة ، المدرسة، ...".

ولكن السؤال المطروح ماذا نعني بالنخبة؟ وما هو دورها في التغيير الاجتماعي؟

وماذا نعني بالحركات الاجتماعية؟ وما هو دورها في إحداث التغير الاجتماعي؟

1-1النخب والفعل الاجتماعي:

1-1-1تعريف النخبة: يعرف روبرت داهيل Robert Alan Dahl النخبة بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع"(على أسعد وطفة. 2015. ص: 07).

في حين نجد عبد الجبار محسن يعرف النخبة على أنها: "الطليعة المثقفة التي نالت نصيبا جيدا من المعارف العلمية والتقنية كالأطباء، المهندسين، أساتذة الجامعة، كبار الضباط وذوي المعارف المكتسبة بجهد خاص، أو تلك الفئة برزت في مجالات الثقافة والأدب والفنون، أو تلك الشريحة السياسية المتنورة التي تجاوزت ما هو تقليدي في العمل

السياسي لتلتقي مع العصر في معطياته...واستنادا إلى خزينها المعرفي وتحصيلها العلمي وتجاربها العملية فإن النخب بمختلف عناصرها تكون متقدمة على محيطها الاجتماعي" (على أسعد وطفة. 2015. ص: 07).

هذا ما يعني من خلال التعاريف أن النخبة مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بمؤهلات فكرية -علمية وخصائص قيادية من أجل إصلاح وتغيير المجتمع الذي ينتمون إليه، ونظرا لأهمية هذه الفئة داخل المجتمع يجدر بنا الإشارة إلى أن النخب كانت موجودة في المجتمعات القديمة شأنها ما نراه في المجتمعات الحديثة، وهذا ما يعني أن هذه الظاهرة ارتبطت بالوجود الإنساني منذ نشأته وهذا نظرا لأهمية النخبة داخل المجتمع كما ذكرت ذلك سابقا، وفي هذا السياق نجد المفكر الفرنسي سان سيمون(Saint Simon) الذي يعتبر من أهم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي الذي يقر "أن وجود النخبة أمر ضروري لابد منه للحياة الاجتماعية مؤكدا في الوقت ذاته على دورها الكبير في إصلاح المجتمع والنهوض بالحياة السياسية فيه، وذهب إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي إلا بتغيير النخبة أو تنويرها، ولذا ينبغي أن تسند مهمة الحكم إلى النخب الذكية مثل العلماء والفنانين وكبار رجال الصناعة" (على أسعد وطفة. 2015. ص: 05).

إضافة إلى ذلك نجد أن سان سيمون في نص شهير له سمي ب**"أمثولة سان سيمون"** وهي مقالة نشرها عام 1819 والذي يرى فيها أن: "فرنسا لن تعاني من فقدان ملوكها ونبلائها وكل أنواع سياسييها ولكنها ستصاب بكارثة عمياء إذا ما فقدت علمائها وصناعيها، فالنخب تشكل روح الأمة وقوتها الخفية،....ففقدان النخب يجعل الأمة تصبح جسدا لا روح فيها، وستحتاج فرنسا إلى جيل كامل لتعوض هذه الخسارة الهائلة" (على أسعد وطفة. 2015. ص: 06).

1-1-2تعريف الفعل الاجتماعي:

الفعل: "هو ذلك النشاط أو الحركة المقصودة التي يؤديها الفرد من خلال دور اجتماعي، هذا النشاط أو الحركة يعتمد على وجود الآخرين ويتأثر بالأفكار والقيم التي يحملها الفاعل الاجتماعي" (الحسن. إ. 1990. ص: 89).

"يرى ماكس فيبر أن الفعل هو موقف اجتماعي يتحدد بمراعاة الذوات الفاعلة من جهة ووجود عنصر الدلالة من جهة أخرى، بمعنى استخدام رمز يفهمه الآخرون عند التفاعل، كما يجب أن يكون لأفعال الآخرين دلائل يفهمها الفرد وعن طريقها يفهم الأخير رغبات الآخرين وتوقعاتهم، ففهم السلوك عند فيبر يكون من خلال المعنى الذاتي للأفراد وعلى مستوى الجماعة، وعند تالكوت بارسونز فإن الفعل يتضمن وجود فاعل له هدف أو غاية يرجع إليها فعله عبر موقف اجتماعي يمثل ظرف الفعل أو وسطه" (نوري. ع. 2016. ص: 28).

كما أنه يمثل عند بارسونز نسق معقد من السلوك ويحتوي كل نسف من السلوك على الفاعل والرموز والقيم التي توجهه ومن ثم فإن الفعل الاجتماعي يشتمل على ثلاثة عوامل هي: الفاعل، الموقف وموجهات الفاعل نحو الموقف. (مرسي. م. 2001. ص: 07).

مما سبق ذكره، يجدر بنا الإشارة أن النخبة تعتبر فاعلا اجتماعيا تتميز عن غيرها من الفاعلين الاجتماعيين الآخرين الذين يسعون إلى إحداث التغيير في مختلف مستوياته، فمثلا عندما نتحدث عن محمد أركون "ودعوته للنخبة المثقفة التي تقوم بدور تغيير الأطر الفكرية التي يستند إليها الفكر العربي وتحريره من القيود الدوغمائية على حد تعبيره هي أحد أكبر المشاكل التي جعلت من تسارع الخط البياني الحضاري إلى الهبوط، وبالتالي على النخبة المثقفة ذات الطابع النقدي عليها أن تضطلع بمهمة إعادة الخط البياني إلى الصعود من الدخول من باب إعادة قراءة التراث بنظرة نقدية وفق منهج علمي موضوعي" (حليلو ومخنان. 2013. ص: 200).

1-1-3دور وتأثير النخبة التونسية في عملية التغيير السياسي:

في الدراسة المعنونة ب"**دور النخبة التونسية في التغيير السياسي 2011-2017**" للباحث معيفي فتحي التي تبلورت "إشكاليتها حول حدود ودور وتأثير النخبة التونسية في عملية التغيير السياسي خلال الفترة الممتدة من عام 2011-2017 ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

-ساهمت التطورات التي عرفتها النخبة التونسية تبلور قدرتها على تغيير السياسات والتأثير على مجريات الأحداث في المجتمع التونسي.

-لقد كان للاستراتيجيات والآليات التي اعتمدتها النخبة التونسية باختلاف أنواعها ومواقعها بالغ الأثر في تحقيق التغيير السياسي المنشود وإرساء أركان نظام ديمقراطي.

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة.

ولقد انتهت الدراسة بالنتائج التالية:

-لقد كان لغياب الديمقراطية في تونس خلال فترتي حكم الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي" انعكاسات سلبية على المجتمع التونسي، حيث أدى ذلك إلى تهميش مكوناته وإلى تعميق الهوة بين السلطة والنخبة، لاستناد النظام السياسي في حكمه على التسلطية والإقصاء، كما أدت سياسة الاستبداد التي اتبعها النظام التونسي إلى توتر العلاقة بين الدولة من ناحية، والفئات الاجتماعية المتضررة من تلك السياسات من ناحية أخرى، وأدى تراكم التعسف والتسلط والاستبداد إلى انتفاض تلك الفئات للمطالبة بالحرية والعيش الكريم.

-يرتبط نجاح أي تغيير سياسي في أي مجتمع بقدرة النخبة على الوقوف في وجه الاستبداد وعلى فاعليتها في قيادة الجماهير وتوجيهها، وهو الأمر الذي لم يتوفر في تونس قبل سنة 2011 وذلك نظرا لسياسة القمع والتهميش والإقصاء التي اعتمدها النظام التونسي خاصة خلال فترة حكم 'بن علي' تجاه النخبة التونسية بمختلف مكوناتها، سعيا منه تثبيت أركان نظامه والهيمنة الكاملة على الحياة العامة، ولمعرفته المسبقة بأن النخبة هي عمود المجتمع وأن مسؤوليتها تقديم برامج للمجتمع وتوجيهه وقيادته.

-بروز دور وأهمية النخبة التونسية في عملية التغيير السياسي منذ عام 2011 نظرا لتجاوزها الأزمات العديدة وكذلك نجاحها في تجنيب تونس ما آلت إليه باقي البلدان التي شهدت حراكا مجتمعيا واحتجاجات شعبية، حيث يمكن القول أن تونس أصبحت 'النموذج' الذي يحتذي به في المنطقة العربية، نظرا لتجاوزها الأزمات العديدة التي واجهتها في

مسيرتها نحو الديمقراطية وخاصة السياسية منها، وذلك باعتمادها استراتيجيات وآليات أدت إلى إرساء دستور توافقي بناء مؤسسات شرعية.

-عانت النخبة السياسية في تونس عشية مغادرة 'بن علي' التراب التونسي حالة من التشذرم والاضطراب والضبابية وعدم اليقين، ويفسر ذلك بغياب الممارسة الديمقراطية في تونس طيلة عقود عدة، فالممارسة الديمقراطية تستلزم حضور نخب سياسية واعية وفاعلة، والنخب السياسية تحتاج لبيئة ديمقراطية من أجل تكون مؤثرة وفعالة، ورغم حالة الاضطراب التي عرفتها النخب السياسية وما ميز علاقتها من تجاذب واستقطاب إلا أنه تدريجيا في تأمين انتقال سلس ودستوري للسلطة، وبناء مؤسسات انتقالية ساهمت في تتويج الفترة الانتقالية بصياغة دستور توافقي، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية من أجل تثبيت أركان نظام ديمقراطي"(معيفي فتحي. 2019. ص: 04-266-267).

2-الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة:

2-1تعريف الحركات الاجتماعية: توجد العديد من التعاريف للحركة الاجتماعية يمكن ذكر ما يلي:

تعريف **هربرت بلومر** للحركات الاجتماعية على أنها "ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين" (وهبة ربيع وآخرون. 2011.ص: 41).

في حين يعرفها كل من **تيرنر وكيليان** على أنها: "فعل جمعي فعال، لها القدرة على دفع عملية التغير الاجتماعي إلى مراحل تطورية متقدمة أو مقاومتها وعدم مساعدتها بالوصول إلى مراحل تطورية متقدمة" (العمر معن خليل. 2010. ص: 49-50).

أما تشارلز تلي (charles tilly) يعرف الحركات الاجتماعية بأنها: "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد" (تشارلز تلي . تر: ربيع وهبة. 2005. ص: 15).

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحركات الاجتماعية هي جماعة من الأفراد يسعون لتطوير المجتمع وفي الوقت ذاته الوقوف بوجه كل من يعارض أو يعرقل عملية تقدم وتطور المجتمع، وهذا ما يعني أن الحركات الاجتماعية هي وسيلة للتغير الاجتماعي وبالتحديد التغيير الايجابي الذي يدفع بالمجتمع إلى التطور والتقدم والازدهار وذلك من خلال التخطيط والتنظيم الجيد والمقصود والهادف.

فضلا عن ذلك فإن الحركة الاجتماعية في هذا المنظور هي عبارة عن سلوكا جمعيا يتضمن وعيا في معرفة مصالح وأهداف المجتمع.

أما تعريف جيمس ميكي للحركة الاجتماعية بإنها: "تتسم بالتعقيد في عملياتها الاجتماعية المتنوعة وبهذا تكون متابعة وملاحظة أنشطتها صعبا لأنها تمارس عبر مراحل زمنية متعاقبة تذهب عموما خلال دورة الحياة وأن دراسة نشاط واحد لها في فترة زمنية محدودة لا يعط الصورة الكاملة والشاملة لها بل يجب أن تدرس أنشطتها كافة لكي نحصل على صورة وافية وهذا لا يحصل إلا عبر مراحل تطورها" (العمر معن خليل. 2010. ص: 50-51).

وفي هذا التعريف يظهر لنا خاصية أخرى من خصائص الحركة الاجتماعية ألا وهي التعقيد، تنوع العمليات الاجتماعية داخل الحركة فنجد العمليات الاجتماعية المفرقة كالصراع، التنافس،... الخ والعمليات الاجتماعية المجمعة كالتعاون، التفاهم،...الخ.

كما أن نشاط الحركة الاجتماعية يتغير مع مرور الوقت أي تماشيا مع مراحل نموها وتطورها بمعنى آخر أن الحركة الاجتماعية في تطورها تشبه دورة حياة الإنسان(تغير في البناء وفي الوظائف).

وبعبارة مختصرة، الحركات الاجتماعية هي وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعي وهي تتميز بمجموعة من الخصائص التي تحدد ماهيتها وأهميتها، وهي كالتالي:

- مجموعة من الأفراد لهم مبادئ وقيم مشتركة.

-تتميز الحركات الاجتماعية بالاستمرارية.

-هادفة تسعى الحركات الاجتماعية لتغيير وتعديل ظروف المجتمع (كالقضاء على الفساد بمختلف أنواعه، محاولة معالجة والتخفيف من المشاكل الاجتماعية،...الخ.

-تتعدد وتتنوع الحركات الاجتماعية داخل المجتمع بتعدد الأهداف والغايات فنجد على سبيل المثال الحركات الإصلاحية، الحركات الثورية، الحركات السياسية، الحركات الاجتماعية، الحركات الدينية، الحركات النسائية،...الخ.

- أشكال وأفراد الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخيا.

-تتميز الحركات الاجتماعية بالخصوصية الاجتماعية لمجتمع دون آخر وهذا ما أشار إليه ستيفن بوتشيلار أنه "توجد الحركات الاجتماعية في سياقات وأوضاع اجتماعية تاريخية محددة ومتنوعة، وتشكل جزءا لا يتجزأ من هذه السياقات، وقد تكون مهمة ما تقدمية في سياق اجتماعي معين، بينما هي نفسها ردة فعل في سياق آخر" (أكرم عبد القيوم وآخرون. 2006. ص: 40).

-شروط عمل الحركات الاجتماعية: ولكن السؤال المطروح هو كالآتي: كيف تعمل الحركات الاجتماعية؟

يمكن لأي حركة اجتماعية أن تقوم بعملها إذا تآلفت وتآزرت العناصر التالية:

-"الحملة: مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة، فالحملة دائما ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل: -مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.

-المستهدفون الذين توجه إليهم المطالب.

-جمهور من نوع أو آخر.

-**ذخيرة الحركة الاجتماعية**: هي مجموعة الأداءات التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل التظاهرة، المسيرة، الاعتصام، ... . والذخيرة تدل على وجود حالة من الاستعداد والقوة.

-**مؤهلات التحرك**: تمثيل المشاركين (أعضاء الحركة الاجتماعية) لجملة من الصفات العامة والموحدة وهي الجدارة، الوحدة، الزخم العددي، الالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية" (وهبة ربيع وآخرون. 2011. ص: 42-43).

2-2تعريف الجماعات الضاغطة:

فضلا عما تقدم، من الأحسن أن نميز الحركة الاجتماعية عن جماعة الضغط للترابط والتشابه بين المفاهيم.

يعرف الأسود صادق **جماعة الضغط** على أنها "جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة، بحيث تفرض على أعضائها نمطا معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعوا على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بوسائل المتيسرة لديهم" (ص: 384-385).

ومن هذا المنطلق نجد أن الجماعات الضاغطة هي عبارة عن منظمة تسعى لتحقيق هدف معين من أجل إحداث التغيير في مستوى من مستويات الأنظمة الاجتماعية، وبالتالي تعمل هذه الجماعات على اختلاف أنواعها دورا بارزا في تشكيل فئات المجتمع، وخصوصا الجماعات المتخصصة مثل جماعات الضغط الاقتصادية أو العمالية أو التجارية، كما تعتبر أيضا من وسائل التنشئة السياسية" (الدعجة حسن. 2008.ص: 388).

ولجماعات الضغط إيجابيات وسلبيات نذكر منها ما يلي:

ففيما يتعلق **بسلبيات جماعة الضغط** نجد ما يلي:

-"تقوم جماعات الضغط على أساس تحقيق مصالح فئوية مما يتعارض والمصلحة العامة.

-تتبع معظم جماعات الضغط أساليب ملتوية في سبيل تحقيق أغراضها.

-جماعة الضغط لا تمثل المصالح المتعارضة لجميع فئات المجتمع.

أما **ايجابيات جماعة الضغط** نذكر ما يلي:

-نمو الجهاز الحكومي وازدياد عدد موظفيه يهدد بالقضاء على حريات الأفراد، ما لم ينظم هؤلاء الأفراد في جماعات قوية تستطيع أن تكون نداء لهذا الجهاز عند الضرورة، وأن تحمي حرياتهم من استفحال نموه.

-تقوم جماعات الضغط بالتأثير في الحكومة طوال فترات بين الانتخابات العامة، بينما يكون الفرد في هذه الفترات عاجزا عن إحداث أي تأثير يقابله.

-تملك هذه الجماعات بحكم تخصصها وممارستها لمهامها باتصالها بالجهات الموثوق فيها من أهل الخبرة في مختلف أنواع المعرفة، ومن ثم يسهل على الحكومة دراسة مشروعات القوانين المقترحة وأحسن الطرق لتنفيذها" (الدعجة حسن. 2008. ص: 389-390)

2-3حق الجماعات الضاغطة في التغيير السياسي: "يمكن أن تستند دوافع العمل جماعة الضغط إلى موقف سياسي أو عقائدي أو أخلاقي أو تجاري مشترك. وتستخدم الجماعات أساليب مختلفة لمحاولة تحقيق أهدافها، وتتضمن الضغط السياسي والحملات الإعلامية والحيل الدعائية والاستفتاءات والأبحاث وجلسات إحاطة السياسات. وتحظى بعض الجماعات بدعم مؤسسات تجارية قوية أو مصالح سياسية، وتؤثر بشكل كبير على العملية السياسية، وهناك جماعات أخرى تمتلك القليل من هذه الموارد.

وقد تستخدم الجماعات التي تمتلك موارد مالية قليلة الضغط المباشر والعصيان المدني، وتُتهم في بعض الحالات بأنها تشكل تهديدًا على النظام الاجتماعي أو أن أعضاءها متطرفون محليون

تركز جماعات الضغط لتحقيق مطالبها السياسية بشكل أساسي على تعبئة الرأي العام؛ لان إقامة أي حكومة وديمومة بقائها على سدة الحكم وفق الأمد المقرر يعتمد على مدى تأييد الرأي العام لها، ومن الطبيعي أن تولي جماعات الضغط اهتماماً كبيراً لموضوع تعبئة الرأي العام وتوجيهه في كثير من الأحيان صوب تحقيق أهدافها المنشودة. وتلجأ هذه الجماعات إلى استخدام مختلف الوسائل التي تبلور الرأي العام وتؤثر فيه بشكل مباشر مثل إصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات المتخصصة والجماهيرية، وإلقاء المحاضرات، وكذلك استخدام الإذاعة والتلفزيون والفضائيات وكل وسائل الإعلام المتاحة. ويطلق على هذه الوسيلة اسم "الضغط الجذري" أي ضغط طبقة عامة الشعب.

كذلك تركز جماعات الضغط على مجالس الشعب أو مجالس النواب أو البرلمانات، فمما لا شك أن قبة البرلمان هي الميدان الرئيسي لنشاطات جماعات الضغط وخاصة في الدول التي نظامها رئاسي. والغرض من التأثير في المجلس قد يكون في إطار استحصال الموافقة على إجراء تعديل دستوري مقترح أو في بعض الأحايين إسقاطه أو إسقاط بعض بنوده. وربما يكون تأثير الجماعات في المجلس من أجل الموافقة على مشروع قانون معين أو رفضه أو تعديله في تقديرات أخرى حسبما يتفق وسياسة جماعات الضغط" (جميل عودة إبراهيم. 2016. ص: 02).

ومن أجل أن تحقق جماعات الضغط مطالبها السياسية في التغيير المنشود، فهي بحاجة إلى المقومات الآتية:

-مدى تنظيم الجماعة وتجانس أعضائها.

-مدى مشروعية وجودها أي مدى اعتراف السلطة بها.

-مدى قبول الناس لها وتأييدهم للمصالح التي تمثلها.

-مدى إمكانيات الجماعة المادية (مصادر التمويل).

-الأساس الذي تقوم عليه الجماعة (طبقة –مهنة –الدين–الرأي).

-التأثير الذي يكون للجماعة على الدوائر السياسية.

-الدرجة التي يكون عندها نشاط الجماعة مخططا أو عفويا.(جميل عودة إبراهيم. 2016. ص: 03).

ومما سبق ذكره، يتضح لنا أن جماعات الضغط بمختلف أنواعها تساهم بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في تغيير النظام (السياسي، الديني، الاجتماعي، الاقتصادي،...) حسب الأهداف التي تسعى لتحقيقها، هذه الأهداف التي نجدها تختلف من جماعة لأخرى حسب مقوماتها ومركزيتها داخل المجتمع التي تنتمي إليه.

المحور الثاني: التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

مقدمة: يعتبر التغير الاجتماعي من المواضيع المركزية والمحورية في العلوم الإنسانية والاجتماعية كعلم الاقتصاد، علم التاريخ، علم الاجتماع، علم الفلسفة، علم النفس، علوم الدين.

والإسلام كغيره من الأديان ساهم في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي سواء من حيث مفهومه، خصوصيته، آلياته، وشروط حدوثه، وعليه سنسعى في هذا المحور تقديم موضوع التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر وذلك من خلال تقديم نماذج لمفكرين الإسلاميين الذين اهتموا بتفسير الظاهرة من المنظور الإسلامي أمثال حسن البنا، عباس العقاد.

1-التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر:

1-1التغير الاجتماعي على خلفية الفكر الإسلامي المعاصر: لقد تناول الفكر الاجتماعي الإسلامي مفهوم التغير الاجتماعي في سياق عدة قضايا يمكن أن تشكل في مجملها تصورا إسلاميا عاما للتغير الاجتماعي، هذه القضايا التي جاء بعضها في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية بصورة محددة، ومن هنا سيتم عرض مجموعة من العناصر الأساسية حول التغير الاجتماعي في ضوء الفكر الإسلامي وهي كالتالي:

1-1-1حتمية التغير الاجتماعي: "التغير الاجتماعي في الرؤية القرآنية يعبر عن أحد مظاهر حركة الحياة الدائمة، وهي حركة حتمية متواصلة لا ينبغي لها أن تتوقف لأنها خاضعة لسنن الله التي لم تتبدل" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 510)، طبقا لما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: "سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا" (القرآن الكريم. سورة الفتح. الآية: 23).

ومن هذا المنطلق اتفقت مختلف التيارات الإسلامية "أن التغير الاجتماعي حالة إنسانية متكررة وليست حالة استثنائية. فالتغير هو القانون الحتمي الذي ينظم حركة الحياة والكون، وهو كما عبر عنه محمد عبده سنة إلهية ترتبط بالطبيعة الإنسانية، ولذلك اعتبره الأصل الرابع من أصول الإسلام، وهو الأصل الذي يتضمن الاعتبار بسنن الله في الخلق"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 511).

1-1-2 التغير الاجتماعي يسير وفق قوانين: يرى رواد الفكر الاجتماعي الإسلامي الحديث أن التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية يسير وفق قوانين أو سنن أشار إليها القرآن الكريم، ولقد أشار محمد عبده أن قوانين التغير الاجتماعي ليست تلقائية أو آلية بل ترتبط بالإرادة الإنسانية مؤكدا أن انهيار الحضارات لا يكون وليد الصدفة ولا يأتي فجأة دون مقدمات، ومعنى ذلك أن القوانين الحاكمة للتغير لا تعمل بصورة تلقائية ولكنها مشروطة بالعلم المرتبط بالعمل"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 512)، وذلك يتفق مع الآية القرآنية الكريمة في قوله تعالى: "من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون" (القرآن الكريم. سورة هود. الآية: 15).

1-1-3طبيعة التغير الاجتماعي: ركزت الرؤية القرآنية على نمط التغير الدوري للحضارات الإنسانية في المسيرة التاريخية، حيث صورت تطور الحضارات صعودا وهبوطا، بصورة متوالية، حضارة تنشأ وتزدهر وأخرى يلحق بها الدمار وتهلك. ووفقا للتصور القرآني فكل حضارة إنسانية ناشئة لها دورة حياة وأجل محدد" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 514)، ويتجلى ذلك في قوله تعالى: "ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" (القرآن الكريم. سورة الأعراف. الآية: 34).

وعليه، نجد أن الإمام محمد عبده يقدم تفسيرا لظاهرة التغير الاجتماعي"على أساس مبدأ تطور المجتمعات الإنسانية من الهمجية إلى الحضارة" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 514).

1-1-4آليات التغير الاجتماعي: "لقد عرض القرآن الكريم للآليات والوسائل التي يمكن أن تحقق التغير الاجتماعي، وركز على آليتين أساسيتين وهما (التداول) و (الدفع)، وبإمعان النظر في هذين الآليتين يتضح أنهما تكشفان عن حقيقة تاريخية ثابتة تشير إلى العلاقة بين التغير الاجتماعي وبين التنوع البشري والاختلافات البنائية في المجتمعات الإنسانية المختلفة، فالتداول والدفع صورتان للتفاعلات التي يمكن أن تحدث داخل المجتمع الواحد بين الأفراد والجماعات في صورة عمليات اجتماعية كالحراك الاجتماعي

والتنافس والصراع وغيرها، كما تحدث بين المجتمعات والحضارات المتنوعة من خلال ثنائية النهوض - الانهيار الحضاري"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 519).

ومما تقدم، يتضح لنا أن للدين الإسلامي أثر واضح وقوي في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي.

1-2وجهة نظر الشيخ حسن البنا في التغير الاجتماعي: لقد طرح حسن البنا موضوع التغير الاجتماعي في إطار شمولية الإسلام، وعكست وجهة نظره في التغير صورة متكاملة لجوانب الظاهرة كافة، سواء من ناحية طبيعته، آلياته، قوانينه وأهدافه، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

1-2-1قوانين التغير الاجتماعي: لقد حدد حسن البنا أربعة قوانين أساسية تتحكم في عملية التغير الاجتماعي وهي كالتالي:

-قانون القوة الروحية الدافعة: لقد أكد البنا أن من أهم قوانين التغير الاجتماعي هي القوة الروحية الدافعة، وهذه القوة الدافعة تنبع عن العقيدة الراسخة التي تقذف في قلوب أصحابها ثلاثة مشاعر: الإيمان بعظمة الرسالة، الاعتزاز باعتناقها، الأمل في تأييد الله إياها، وبهذه الأركان الثلاثة تتحدد الأهداف في هذه الحياة"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:248).

-قانون التغيير الذاتي: يرى حسن البنا أن سنن التغير الاجتماعي تحتم تغيير الأنفس أولا (فصلاح النفوس هو صلاح الأمة وتغيير النفوس هو تغيير الأمة)، وأن صلاح الأنفس كما يفهمه البنا ليس إصلاحا حسيا فحسب ولكنه إصلاح معنوي أيضا، ولذبك يقول البنا: "نريد الإصلاح المعنوي أيضا فنحاسب أنفسنا حسابا عسيرا، ونقف منها موقف الطبيب من مريضه..." وهذا يعني تغييرا ذاتيا يقوم على محاسبة النفس ومحاسبة الآخرين، وقد رأى البنا أن هذا التغيير الذاتي هو محور الارتكاز في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو المقياس الذي يزن الله به الأمم... ولو أخذنا بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاستطعنا أن نعالج أمراضنا" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:249).

-قانون التدافع الإنساني (الصراع): يعتقد حسن البنا أن الأمة إذا أرادت أن تنجح في نهضتها يجب أن تعد نفسها لكفاح عنيف وصراع قوي وشديد، وأن البقاء للأقوى"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:249).

ومن هذا المنطلق، نجد أن التغيير من منظور حسن البنا مرتبط بالصراع والذي يشمل كل ما هو سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي أي صراع حضاري متعدد الجوانب والأبعاد.

-قانون التداول والاستبدال الحضاري: يقر حسن البنا بسقوط الحضارات وانهيارها، عندما تتكاثر الأمراض والعلل الاجتماعية، ومن هنا ينشأ قانون الاستبدال أو الاستخلاف وفي ذلك يقول: "إن مثل الأمم في قوتها وضعفها وشبابها وشيخوختها وصحتها وسقمها مثل الأفراد سواء بسواء. فالفرد بينما تراه قويا معافى صحيحا سليما، إذا بك تراه وقد انتابه العلل وأحاطت به الأسقام... ولا يزال يشكو ويئن حتى تتداركه رحمة الله تبارك وتعالى بطبيب ماهر...يحسن تشخيصها ويخلص في علاجه، فإذا بك بعد حين ترى هذا المريض وقد عادت إليه قوته ورجعت له صحته" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:250).

1-2- 2 أنماط التغير الاجتماعي: تتلخص أنماط التغير الاجتماعي من منظور حسن البنا في نمطين وهما:

-النمط الأول يتمثل في الدورة الحضارية: باعتباره نمطا للتغير الاجتماعي يتم على مستوى الأمة أو المجتمع، واستخدم البنا ثنائية (النهضة والانحطاط) في تحليله لهذا النمط باعتبارهما طورين تمر بهما حياة الأمة وفق سنن اجتماعية تحدد مسار وعوامل التغير الاجتماعي.

-النمط الثاني يتمثل في التغير التقدمي: وهذا النمط استخدمه حسن البنا عند تفسيره للتغير العالمي الذي يتجه نحو التطور الارتقائي ولكنه في الواقع لا يتصور أن يتخذ التطور مسارا خطيا تصاعديا، إذ رأى في هذا الشكل من التطور الإنساني إشارة إلى نهضة الإنسانية التي يقودها الأدباء والعلماء والساسة ورجال الاجتماع ورجال الإصلاح الفكري

لذلك يقول البنا: " تسمع عن الشعراء وقادة العواطف وتسمع عن أساطير العلم...وتسمع عن زعماء الأمم في السياسة والاجتماع والثورات الفكرية والعلمية، وتسمع عن زعماء الأمم وبناة الدول فتصف أولئك جميعا بالزعماء وترى منهم رؤساء تنهض بالإنسانية نحو الكمال" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:261).

1-2- 3-شروط ووسائل التغير الاجتماعي: لقد أشار حسن البنا على أن التغير الاجتماعي يكون وفق ثلاثة شروط وهي كالتالي:

-الشرط الأول ويتمثل في استقلالية التفكير، إذ رأى البنا ضرورة اليقضة الروحية العملية سبيلا لنهضة الأمة.

-الشرط الثاني ويتمثل في الوحدة الإسلامية، لأن الحضارة الإسلامية قامت على الوحدة ولذلك يجب أن نتمسك بها أساسا للنهضة.

-الشرط الثالث ويتمثل في تآخي العلم والدين، فقد كان حسن البنا يؤمن بأن أفعل الوسائل في إصلاح الأمم هي الدين.

أما عن **وسائل التغير الاجتماعي** فحصرها فيما يلي:

-التربية وسيلة للتغيير الاجتماعي: يؤمن الشيخ حسن البنا "أن الإنسان هو صانع الحضارة ومؤسس النظام الاجتماعي، وعليه فإن الإنسان الذي أعطي حق الاختيار في تشكيل عالمه، يجب أن يعد لتحمل تلك المسؤولية، ولهذا يتطلب الأمر إعدادا وتربية لهذا الإنسان"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:276) الذي يعيش في مجتمع تسوده مجموعة من العلاقات مبنية على قيم وعادات ومعايير اجتماعية خاصة بمجتمع دون آخر والتي يكتسبها الإنسان عن طريق التربية.

وما يمكن التنويه إليه، "أن حسن البنا يعتبر الإخوان المسلمين مدرسة لتربية الكوادر التي تحمل مسؤولية التربية الاجتماعية التي ترمي إلى غاية أسمى هي 'تربية الأمة' على النفس الفاضلة والخلق النبيل، وإيقاظ ذلك الشعور الحي الذي يسوق الأمم إلى الحفاظ على

كرامتها والجد في استرداد مجدها وتحمل المشقة في سبيل الوصول إلى الغاية" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:277).

وما يميز التربية عند حسن البنا أنها شملت جميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم وانتماءاتهم وفي هذا السياق نشير إلى قوله: "يجب أن تعد البلاد التي تود النهضة مدرسة، طلبتها كل المواطنين وأساتذتها الزعماء وأهل العلم، وعلومها الحقوق والواجبات العامة أو الغاية والوسيلة، فليكن حجر الزاوية إصلاح خلق الأمة فلا نهوض لأمة بغير خلق"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:277).

ومن هذا المنطلق حدد حسن البنا "أهداف التربية في عدة محاور فردية واجتماعية وسياسية، ركزت على مجموعة من القيم وهي العدل، المساواة، الأخوة، التعاون، حيث ارتبط المنهج التربوي عنده بالتربية الإسلامية، مستمدا عناصرها من القرآن الكريم والسنة النبوية"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:277).

-الثورة وسيلة للتغيير الاجتماعي: لقد أكد الشيخ حسن البنا على مبدأ الثورة مستمدا عناصرها من مرجعية قرآنية معبرا عن ذلك بقوله: "إن الإسلام في غايته ووسيلته ثورة كبرى تتضائل دونها نظريا وعمليا وتاريخيا آثار الثورة الفرنسية والثورة الروسية"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:278).

كما نظر إلى الثورة على أنه مفهوم شامل يعتمد على ثلاثة أركان وهي العلم، التربية والجهاد، ولذبك نجد حسن البنا صاغ دعوته صيغة جهادية تغييرية تقوم على ربط الفكر بالعمل، حيث يقول: "قد جعل الله الجهاد فريضة وجعله ذروة سنام الإسلام... فقال تعالى: "وجاهدوا في الله حق جهاده" (القرآن الكريم. سورة الحج. الآية: 78).

ومن هذا المنطلق كانت الثورة عند حسن البنا شكلا من أشكال الجهاد.

ولقد "انتقد حسن البنا الثورة الهوجاء التي لا غاية لها ولا ضابط ولا نظام ولا حدود ولا تعقيب إلا الهلاك والدمار والخسارة البالغة"(محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:281).

وهذا ما يعني أن المنهج الثوري عند حسن البنا يعتمد على وسائل النضال السياسي السلمي عوض الاعتماد على العنف والانقلاب السياسي كوسيلة للتغيير.

1-3وجهة نظر عباس العقاد في التغير الاجتماعي: سنتناول في هذا العنصر رؤية العقاد في التغير الاجتماعي التي تتسم بالرؤية التقدمية لا الرؤية الرجعية (المحافظة) كما أشار إلى ذلك العديد من المفكرين والباحثين الغربيين أمثال جاك بارك وهيميلتون جيب بقولهما: "أن النظرة الرجعية والمحافظة لعباس العقاد تعوق حركة المجتمع وتقدمة" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 347).

ون هذا المنطلق، سنعمل على إبراز نظرة العقاد التقدمية وذلك من خلال نظرته للتغير "بنظرة كلية شاملة، فلا يهتم بالتغيرات الجزئية بقدر اهتمامه بالتغيرات التاريخية طويلة المدى، فهو لا يؤمن بعبث التاريخ، بل يؤمن بأن التاريخ غاية ووجهة، وأن غاية التاريخ لن تعرف من نقطة واحدة من الزمن متقطعة عن مساره، كما أن نقطة من المكان لا تدل على ما حولها، وإذا لابد أن تعرف في سياق الزمن من بدايته حتى نهايته" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 348).

1-3-1تعريف التغير الاجتماعي من منظور عباس العقاد: لقد حدد العقاد تصوره لمعنى التغير الاجتماعي على أساس رؤية فلسفية التي ترتكز على الإيمان بالروح والاحتفاظ بالمثل الأعلى والاعتزاز بكرامه الإنسان والشعور بالحاجة إلى التغيير في المحور والأساس" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 348).

ومن هنا ذهب العقاد إلى أن التغيير الاجتماعي يتجه نحو هدفين وهما: "المحور والأساس، ويعني "بالمحور (النفس الإنسانية) كما يعني بالأساس (الحرية)، بحيث يرى العقاد أن محور الحياة هو هدف الإصلاح، وأن التغيير في الأساس هو وجهة التقدم والتطور" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 348).

1-3-2عوامل التغير الاجتماعي: يشير العقاد إلى أنه توجد العديد من الأسباب والعوامل المساهمة في حدوث التغير الاجتماعي وهي كالتالي:

-الإنسان كأحد عوامل التغير الاجتماعي: يؤكد العقاد على دور الإنسان الفرد في حركة التغيير، وذلك حين تناول دور البطل 'العبقري' في التاريخ، بحيث استند في تأكيده لدور الفرد في التغيير إلى قيمته (الذاتية) و (الإستقلالية الفردية) التي تعد مقياسا حقيقيا لكفاية المجتمع كله في الصراع بين المجتمعات" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 378).

إن تأكيد العقاد لدور الفرد البطل والعظيم في إحداث التغيير الاجتماعي يعود إلى التفاوت الإنساني في المزايا والملكات الفردية (الذكاء، الإدراك، التخيل، الذاكرة، الإرادة، ...) التي تعتبر من العوامل الأساسية في تقدم الإنسانية، وفي هذا المعنى يشير العقاد إلى أن "مهما قيل أن دور الفرد العظيم يخلق حين تخلقه الجماعة لقيادة حركة من حركاتها العامة، فإن الثابت أمامنا أن الحركة الاجتماعية تحتاج إلى قيادة فرد عظيم" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 378).

-التفاعل الحضاري كعامل للتغيير الاجتماعي: يرى العقاد "أن التغير الاجتماعي قد يحدث بفعل الانتشار أو الانبعاث الحضاري من خلال احتكاك الحضارات الإنسانية وتفاعلها، وأن هذا الانتشار قد يتم دون إرادة واعية من المجتمع في بعض الأحيان، ومن ثم ينشأ التغير الاجتماعي عن عمليات الاتصال المختلفة" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 380).

إذن: الاحتكاك الحضاري قد يكون مقصود وقد يكون غير مقصود كما أنه يتخذ صور وعمليات مختلفة كالتعاون والصراع والتكيف، وهذا بناءا على خصوصية وطبيعة العلاقة بين الحضارات(الصراع الحضاري أو الحوار الحضاري أو التسامح الحضاري).

كما نجد أن هذا الاحتكاك الحضاري يكون لها طابعا شموليا بحيث يشمل مجموعة من المجالات كالمجال السياسي، المجال الاجتماعي، المجال الديني، المجال التربوي، المجال الفني والمجال الاقتصادي.

وأن ما يميز هذه الحضارات أنها لم تتفرد بالإبداع ولم تتفرد بالنقل، ذلك لأن التواصل بين الحضارات أمر طبيعي وضروري في آن واحد وفي هذا المعنى يقول العقاد: "الأصالة قدر مشترك بين جميع الحضارات، فكل حضارة أبدعت ونقلت وكانت لها سمة تميزها

بين الحضارات العالمية. الأمم الشرقية والغربية دائنة ومدينة في تراث الحضارة الإنسانية، فما من أمة لها تاريخ مجيد إلا وقد أعطت كما أخذت من ذلك التراث" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 380).

وعليه، ما يميز رؤية العقاد لفكرة الاحتكاك الحضاري أنها عملية تسير في اتجاهات مختلفة وليس في اتجاه واحد، فهي عملية تفاعلية بين مختلف المجتمعات العربية منها والغربية، باعتبار أن كل الحضارات دون استثناء هي حضارات دائنة ومدينة، مؤثرة ومتأثرة في آن واحد، لأن كل حضارة إنسانية إلا وفيها نقص ولهذا فهي تبحث لتكمل نفسها بمقومات حضارة أخرى.

1-3-3وسائل وأهداف التغير الاجتماعي: "ربط العقاد بين وسائل التغير الاجتماعي والخصوصية الاجتماعية لكل مجتمع، بحيث يحتاج التغيير إلى وسائل للتقدم لا تتشابه بين أمة وأمة ولا يتأتى الاعتماد فيها على شيء غير تراث الأمة في ماضيها وتجاربها في حاضرها" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص:385)، وعلى ضوء ذلك ركز العقاد على عدد من الوسائل التي رأى أنها تمثل أهم وسائل التغير الاجتماعي في المجتمع الإسلامي دون المجتمعات الأخرى وذلك بناءا على خصوصية وظروف كل مجتمع، ويمكن التوضيح أكثر فيما يلي:

-**الحركات الدينية**: يرى العقاد أن الدين يعتبر وسيلة أساسية في التغيير الاجتماعي بهدف تحقيق الإصلاح داخل المجتمع، وعلى ذلك ذهب العقاد إلى أن "الحركات الدينية أثرت تأثيرا كبيرا في تغيير المجتمع الإسلامي، ومن ثم يلخص دور الحركات الدينية فيما يلي:

-تخليص الأذهان من أثر الخرافات التي كانت تعوقها عن فهم الحقائق وإدراك العلل والأسباب والاستواء على نهج التفكير الصحيح.

-الإيمان بالدين إيمانا لا يمنع التقدم ولا يعرقل جهود المصلحين.

-عقد مصالحة بين الإسلام وبين الحضارة العلمية" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 387).

-الديمقراطية الاجتماعية: تمثل الديمقراطية الاجتماعية أحد الوسائل الهامة لتحقيق التغيير الاجتماعي، ذلك "لأن الديمقراطية الاجتماعية هي عبارة عن تعاون الأمة بالفكر والشعور على قضاء حقوق المجتمع وأداء فروضه وواجباته، وأن تكون وظائف المجتمع عملا لا يتوقف على إرادة الحاكم أو نظام الحكومة ولا يستأثر به أحد ولا طائفة دون طائفة، بل موزع بين أبناء الأمة بأسرها كل فيما يستطيع وكما يستطيع" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 387-388).

وما هو معروف أن الدين الإسلامي هو نظام اجتماعي شامل لمختلف جوانب الحياة فهو ينادي بالإصلاح بدءا من النفس الإنسانية إلى غاية الحياة الاجتماعية، هذه الحياة التي تتطلب التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد (الرئيس والمرؤوسين على حد سواء) لأن الهدف الأساسي هو ترسيخ فكرة التضامن الاجتماعي من أجل ضمان استمرار واستقرار المجتمع، وفي هذا السياق يشير العقاد أن الديمقراطية الاجتماعية الإسلامية تقوم على أربعة أسس وهي: "المسؤولية الفردية، شمولية الحقوق وتساويها بين الناس، وجوب الشورى على ولاة الأمور، التضامن بين الرعية على اختلاف الطوائف والطبقات، وهذه الأسس الأربعة تؤكد مبدأ التضامن الاجتماعي مما يجعل مهمة التغير الاجتماعي شأنا مشتركا يقع على عاتق الأمة كلها" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 388).

وبهذا يعتبر التضامن الاجتماعي أحد شروط التغيير الاجتماعي ووسائله، بحيث يقول العقاد: "التعاون بالرأي والعمل والخلق فريضة على كل فرد في الجماعة الإسلامية، يقوم المجتمع بقيامها ويزول بزوالها" (العقاد عباس محمود. 1952. ص: 96).

-وسائل الاتصال: يرى العقاد أن وسائل الاتصال تشكل أحد الوسائل المهمة في التغيير الاجتماعي، ذلك لأنها (وسائل الاتصال) تقوم بدور مهم الذي يتجلى في نقل الثقافة بين المجتمعات وخاصة أن "ثورة الاتصال الحديثة جعلتنا نعيش عالما مشتبك الأطراف لا انعزال فيه، وبالتالي أصبحت وسيلة لوحدة الحضارة الإنسانية، وتلك الوحدة تشكل أحد مظاهر التقدم العالمي المنشود" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 390).

وفيما يخص **أهداف التغير الاجتماعي** من منظور العقاد هو تحقيق المجتمع المتزن المنتظم، ولهذا فهو يرى ضرورة تنظيم حركة المجتمع حتى يكون التغيير الاجتماعي متوازنا، ترجح فيه الجانب الإنساني، وللتوضيح أكثر فإن أهم أهداف التغيير التي حددها العقاد تتلخص فيما يلي:

"-تصحيح الأوضاع الطبقية.

-الاتجاه نحو التضامن والتكامل الاجتماعي الإنساني.

-إحياء الشعور والخلق والفكر والعقيدة وهي ما سماها العقاد 'قوى الحياة الإنسانية' أي مجتمع تعمل فيه قوى الحياة الإنسانية من شعور وعاطفة وخلق وفكر وعقيدة وليس بمجتمع الذي تحكمه الآلات والأدوات... وهكذا تصبح سمة المجتمع الحديث أنه مجتمع إنساني في رعاية خالق هذا الإنسان وخالق جميع المجتمعات.

-ترقي الإنسان في هذه الحياة، وهذا الترقي نعني به الانتقال من وجود بغير ذات إلى وجود له ذات، إلى وجود يعلم ذاته ويشعر بوجوده" (محمد عبد المجيد حنان. 2011. ص: 390-392).

وفي الأخير، يمكننا تقديم أهم أفكار العقاد التي تجلت في تقديمه لرؤية متكاملة للتغير الاجتماعي في إطار فلسفي إسلامي يستند على مفهوم الحرية باعتبارها المقياس الحقيقي للتقدم، والدعوة للتجديد الفكري لحدوث التغير الاجتماعي والإشارة إلى أهمية الدين الإسلامي باعتباره نسق اجتماعي يسعى للحفاظ على كيان المجتمع بالاستناد على مبادئه (مبادئ الدين الإسلامي) التي تتجلى في مبدأ التضامن الاجتماعي.

وكخلاصة لما سبق ذكره، أن الفكر الاجتماعي الإسلامي المعاصر تميز بتقديم رؤية للتغير الاجتماعي ذات نزعة إنسانية تراعي الجانب المادي والأخلاقي، حيث أن تقدم الإنسانية هو الغاية الأساسية التي يهدف إليها التغير الاجتماعي وأن تطور العلم وما ينجم عنه من وسائل تكنولوجية تساهم في تقدم ورقي وتطور الإنسانية إلى الأمام.

زد عن هذا نجد أن تفسير التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي يعتمد على المنهج الإسلامي الذي يشمل مختلف متطلبات الحياة الاجتماعية للإنسان للعيش في هذه الحياة بكرامة وبسلام.

المحور الثالث: نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي (نماذج لبعض الثورات):

مقدمة: شهدت المنطقة العربية تحولات لم تشهدها في عقود طويلة. فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة -مما دفع البعض إلي الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم

الديمقراطية، بدأ العالم العربي يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر، ثم في ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن، والعراق، وعمان. وأيا كانت أسماء ساحات الاحتجاجات ورمزيتها، فالهدف ظل واحدا وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

"وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوي الثائرة متشابهة إلى حد بعيد، وقد تركزت هذه المطالب على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. تشابهت أيضا استجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير، حيث اتهم الثوار بالخيانة والعمالة، وتم استخدام العنف والترهيب. كما تشابهت تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصيتها، ولكن واقعا ، ما حدث في تونس تكرر إلي حد كبير في مصر، وبدأت تحركات على الطريق نفسه في ليبيا واليمن، مما قد يشكل بداية نحو التحول الديمقراطي والحرية والعدالة الاجتماعية. كما بدأت بعض دول الخليج العربي، مثل عمان والبحرين، تشهد حراكا اجتماعيا واسعا ومطالبات بإصلاح أو إسقاط النظم الحاكم" (خليل حسين. 2011. ص: 01).

1-عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي:

1-1عوامل التغيير في الوطن العربي:

أسهمت عدة عوامل في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، علي رأسها أن الشباب (الفئة العمرية بين 15 و29 سنة) يشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربي بما يعرف بالطفرة الشبابية. وتعاني تلك الفئة أشكالا متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها ساخطة علي الأوضاع الراهنة. وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فإنها شهدت في العقود الأخيرة خللا كبيرا في منظومة

توزيع الثروة، حيث استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة. كما تعاني المنطقة العربية القمع، والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة.

كما أدت حالة الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة العربية إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية. من ناحية أخري، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات أو الأغلبيات المهمشة في الوطن العربي لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة ومع تزايد مظاهر القهر السياسي والاجتماعي في العديد من الدول العربية، وتصاعد دور قوي إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم. وأخيرا، أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطق" (خليل حسين. 2011. ص: 01 -).

"شهد الوطن العربي ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في **:-الطفرة الشبابية** المرحلة العمرية من 15 إلي 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14.4%. وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل علي تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو 95% من الشباب العاطل عن العمل في الوطن العربي. كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلمات، حيث يشغل

الوطن العربي موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي. وقد أثر كل ذلك سلبا في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير. ووفقا للتقارير الدولية، فإن أكثر من 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 إلي 29 لم يسبق لهم الزواج، وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية. ومن ناحية أخري، يعاني الشباب في الوطن العربي إقصاء سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلي انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية. ولكن في السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، والهواتف المحمولة والإنترنت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية علي حريات التعبير والتنظيم. لجأ الشباب إلي شبكات التواصل الاجتماعي وإلي المدونات للتواصل مع بعضهم بعضا، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية علي شعوبها لعقود طويلة "(خليل حسين. 2011. ص: 02).

-التهيمش الاجتماعي والاقتصادي: "على الرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي يتمتع بها الوطن العربي، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية، والبطالة، وتدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير

على دعم الدولة. وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول عربية تصاعدا في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور، ومحاربة الفساد، والغلاء، وتحسين الظروف المعيشية للعمال" (خليل حسين. 2011. ص: 02).

-غياب الديموقراطية وحقوق الإنسان: تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام. إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية .وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على سلة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدي امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلي انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلي ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطي المتعلمة، إلي المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية، والتي تحولت إلي أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية .وفي السنوات الأخيرة، ظهر أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة علي معارضيها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاحي التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني، والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر في الآونة الأخيرة

نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة. النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال، ولبنان، والعراق، واليمن، وفلسطين. أما النمط الثاني، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق .وقد ظهر هذا السيناريو في مصر وتونس، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية، ومنها المغرب والجزائر، وربما بعض دول الخليج. ويبدو لنا أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية، الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة، أصبح غير مطروح، وأن سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن(خليل حسين. 2011. ص: 03).

-**غياب الاندماج الوطني:** "شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية علي حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني. وقد نتجت هذه الظاهرة عن عدة عوامل مختلفة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا، أو في حالة الأكراد والشيعة في العراق .كما حاولت النخب الحاكمة في الوطن العربي أن تفرض الهوية الثقافية العربية السنية علي الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة. وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلي ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق والخليج ولبنان. وأخيرا، فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعا هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني. وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما

حدث في حالة السودان، أو مناطق حكم ذاتي كما نشهد الآن في العراق. ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة" (خليل حسين. 2011. ص: 03).

ـ **تأثير قوى خارجية وإقليمية:** "التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في الوطن العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب. ولكن في السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنّت مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلى هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان. وحتى النظم المعتدلة تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية.

كما شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا في نفوذ قوى إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في الوطن العربي. وبالنسبة لإيران، فقد توّلت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات ، مثل سوريا، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، و الحوثيين في اليمن. مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة بين المعسكر الممانع بريادة إيران وسوريا، والمعسكر المعتدل بريادة مصر والسعودية، والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عزز هذا الصراع بين المعسكرين من نفوذ فاعلين مثل حركة حماس

وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن"(خليل حسين. 2011. ص: 04).

1-2القوى المحركة للانتفاضات الشعبية: شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوي السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية.

فقد شهدت الدول التي تتمتع بقدر عال من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر، حراكا علي أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول تعاني استقطابا طائفيا أو قبليا أو مناطقيا، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكا أوسع علي أرضية مناطقية أو طائفية. ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيسي، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد. ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، ذلك بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين، أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا.

وكان الشباب في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، حيث لعب دورا مهما في إدارة وقيادة هذه الانتفاضات. وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إشعال الشاب محمد بوعزيزي النار في نفسه هي التي أطلقت الثورة في تونس والمنطقة العربية، حيث تجسّد قصته مأساة فئة واسعة من الشباب المتعلم والعاطل عن العمل في الدول العربية.

أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أعلنت تضامنها والتحامها مع الانتفاضات الشعبية، لكن من الملاحظ أنها لعبت دورا تابعا لدور القوى الشعبية الشبابية. فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة إلى هذه الانتفاضات الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، كما حدث في الحالة المصرية والحالة التونسية. ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها، تراجعت الأحزاب عن حذرها، وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبي. وقد رأي البعض في موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة ركوب موجة الاحتجاجات الشعبية، واختطافها لصالح مصالحها

الخاصة.

كما لعبت القوى العمالية والمهنية دورا مهما في تأييد الثورات الشعبية وتأجيجها. ففي الحالة التونسية، كان لاتحاد الشغل، وهو التنظيم العمالي الوحيد في تونس، دور رئيسي في إنجاح الثورة، حيث أعلن في مرحلة مبكرة عن انضمامه للانتفاضة الشعبية التي اندلعت بشكل عفوي. وقد أسهم انضمام الاتحاد بشكل كبير في تغيير موازين القوى، وفي تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى، مثل الأحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الانشقاق عن الرئيس بن علي وإجباره على مغادرة البلاد. وفي الحالة المصرية، كان الحراك العمالي والفئوي الذي شهدته البلاد في السنوات الخمس الأخيرة من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لانضمام قوى عمالية ومهنية دور مهم أيضا في دفع المؤسسة العسكرية للانشقاق على مبارك، وإرغامه على التنازل عن السلطة.

وفي الدول التي تعاني مظاهر الانقسام القبلي والطائفي، كان لقوى ذات أرضية طائفية أو قبلية أو مناطقية دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة. ففي اليمن، كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها، مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك، الانضمام للقوى المطالبة بإسقاط النظام. وكذلك في ليبيا، كانت المناطق الشرقية التي تعاني التهميش والاستبعاد أول من تحرك ضد نظام القذافي. وأخيرا في البحرين، اتخذ الحراك الشعبي صبغة طائفية، حيث مثلت الطائفة الشيعية (التي تعاني الإقصاء السياسي والاقتصادي والتمييز الثقافي، وذلك بالرغم من أنها تمثل الأغلبية السكانية القوام الأعظم للحركة الشعبية ضد بينة النظام السلطوية.

ثالثا: دراسات الحالة" (خليل حسين. 2011. ص: 04).

1-2-نماذج عن الثورات في الوطن العربي:

1-2-1تونس:

كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وذلك لأربعة أسباب رئيسية هي: النمو غير المتكافئ، ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلم، غياب الحريات السياسية، وأخيرا الفساد.

فاندلاع الثورة التونسية في ولاية سيدي بوزيد وانتقالها فيما بعد إلى تالة والقصرين، قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس وصفاقس، يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف. فقد تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف. ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد إلي 30%، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح وفقا للأرقام الرسمية- بين 13%و16%. شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية.

وكشفت ثورة الشعب التونسي أيضا عن أزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم. حيث يمثل الشباب تحت سن 30 نحو نصف عدد سكان تونس، التي شهدت أيضا توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، حيث ارتفع عدد الخريجين من 40 ألفا إلى 80 ألف خريج خلال العقد الماضي. إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير في أوساط خريجي الجامعات، حيث وصلت إلى 30% ، وتوجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في تونس.

وعلي الصعيد السياسي، كان النظام السياسي في تونس من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعليما وتقدما، مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي. دفع الشباب التونسي إلى اللجوء إلى العمل الاحتجاجي المباشر، وإلى الانقلاب على النظام السياسي القائم، بدلا من السعي إلى التغيير من خلال قنوات المشاركة الشرعية، مثل الأحزاب والنقابات والانتخابات، التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة. كذلك، فإن تراجع المد الإسلامي ساعد على تراجع حالة الاستقطاب، التي استخدمت لتبرير الاستبداد في مراحل سابقة.

كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية، إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة"(خليل حسين. 2011. ص: 04).

إن نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية .أولها: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوي السياسية في تونس.والسبب الثاني الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة. فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب العاطل عن العمل، فإن التفاف الأحزاب السياسية، والمنظمات الحقوقية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمثقفين، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلى انتفاضتهم، كل ذلك ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا ومناطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.اما السبب الثالث، وربما الأهم الذي ساعد علي إنجاح الثورة التونسية، هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة، خاصة بين المجموعة المحيطة بـ "بن علي" وأسرته وبين المؤسسة العسكرية، التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين. وقيل إن الجيش في تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار علي المتظاهرين، ولعب دورا مهما في إجبار بن علي علي التنحي عن منصبه" (خليل حسين. 2011. ص: 05).

1-2-2.مصر: "عندما بدأ دور حركات التغيير، التي يطلق عليها أيضا الحركات الاحتجاجية، يزداد في مصر منذ عام 2005، استهان كثير من السياسيين والمراقبين بها.ووصفت هذه التحركات بـ "شوية عيال".كان ذلك عندما دعا بعضهم إلى إضراب شامل في 6 نيسان / أبريل 2006، وأسس حركة اتخذت من ذلك اليوم اسما لها. وبالرغم

من أن تلك الدعوة كانت قفزا على الواقع في حينها، فقد أسهمت في توفير الأجواء التي خلقت نموذجا جديدا للتغيير في مصر، بعد أقل من خمسة أعوام.

وقد شهدت تلك الفترة تنامي حركات احتجاجية شتى يعتمد معظمها على الشباب، بالرغم من أن بدايتها كانت تقليدية على أيدى سياسيين كانت لهم تجاربهم في أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مدنية في الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، التي أعلنت في نهاية عام 2004، وكانت بداية لنمط جديد في العمل العام في مصر، يختلف عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في شكله وطابعه واتجاهه .لقد برز نمط الاحتجاج المنظم على الأوضاع القائمة، والعمل بهدف التغيير الديمقراطي، من خلال البيانات والمطبوعات والمؤتمرات، ثم عبر المظاهرات والوقفات الاحتجاجية التي لجأت إليها "كفاية" منذ تأسيسها في آخر عام 2004، تحت شعار "لا للتمديد. لا للتوريث."

ولكن هذه الحركة تراجع دورها تدريجيا منذ عام 2006، بسبب الصراعات الداخلية فيها، إذ عانت الأمراض نفسها التي تفشت في الساحة السياسية المصرية، ولذلك كانت الحركة التي اقترنت بالدعوة إلى إضراب 6 أبريل هي التي أحدثت التراكم الذي خلق نموذج التغيير في مصر.

فبالرغم من فشل الدعوة إلى ذلك الإضراب، فقد حققت الحركة التي أسسها الداعون إليه نجاحا تدريجيا عبر دورها في استثمار "الإنترنت" في خلق شبكة انضم إليها عدد متزايد من الشباب الذين وجدوا وسيلة فاعلة للتواصل، ولم ينتموا إلي أي تيار سياسي.

وشهدت السنوات الأربع التالية تأسيس عدد من الحركات التي جمع بينها طابعها التغييري، واعتمادها على شبكة "الإنترنت"، وبراعة أعضائها في امتلاك تقنيات التواصل عبرها.

ويعرف من تابعوا الدعوة إلي مظاهرة 25 كانون الثاني / يناير بدقة وعن قرب أن هذه الحركات هي التي أطلقتها وخططت لها، وأن نشطاءها هم الذين قادوها، وانضم إليهم شباب من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.وبالرغم من أن الحديث عن حركات التغيير الشبابية لم ينقطع منذ 25 يناير 2011، فلا تزال هذه الحركات غير معروفة جيدا، وكأنها أشباح تلوح من بعيد، بالرغم من أن أعضاءها انتقلوا من فضاء "الإنترنت" إلى أرض الواقع.

فإلى جانب حركة 6 أبريل، هناك مجموعة "خالد سعيد" التي بدأت كصفحة علي "الفيس بوك" أسسها وائل غنيم، وحركة الإصلاح المصري ، وحركة شباب العمال التي جمعت عددا كبيرا من شباب الحركات العمالية التي ظهرت في الفترة من 2004 إلى 2007، فضلا عن حركات قامت بدور رئيسي في محاولة تأطير ثورة 25 يناير، ومنها - علي سبيل المثال لا الحصر- حركة شباب من أجل العدالة والحرية، وحملة دعم البرادعي، وحملة طرق الأبواب، وحركة شباب مصر، وغيرها.

وهكذا، كان الشباب هم صانعي نموذج التغيير الذي أنتج ثورة شاركت فيها عدة ملايين من مختلف الفئات الاجتماعية، جمعهم إصرار علي التخلص ليس فقط من الاستبداد والقهر، ولكن أيضا من الظلم والمهانة. وهذا نموذج صنعه شباب لم تؤثر الكتب الماركسية في فكرهم، ولم تشكل الدروس الدينية والشعارات الإسلامية وعيهم. أطلقوا ثورة بدأت عبر "الفيس بوك"، وانتقلت إلى الأرض.

ولذلك، بدت المظاهرات التي بدأت في 25 كنون الثاني / يناير 2011، وانطلقت معها الثورة، غير مسبوقة ليس فقط في حجمها، ولكن أيضا في نوع المتظاهرين وشعاراتهم وطرقهم في الحشد والتنظيم، والتعامل مع قوات الأمن.

كان الاعتقاد السائد هو أن "الإخوان المسلمين" وحدهم يستطيعون ذلك، وأن أية حركة شعبية كبيرة لا يمكن إلا أن تكون من صنعهم. غير أن شباب 25 يناير دحضوا هذا الاعتقاد، وأطلقوا ثورة اجتذبت معظم شرائح المجتمع وفئاته، خاصة أبناء الفئات الوسطي ، ومعهم فقراء وأثرياء، ومسلمون ومسيحيون، وسافرات ومحجبات، وقليل من المنتقبات وعمال ، وطلاب ، وأزهريون، وقسس، وفنانون، وغيرهم.

ملايين خرجت إلى الشوارع والميادين جمعتهم أهداف مشتركة، والتحموا وتوحدوا دون أن يفقدوا تنوعهم واختلافهم وتمايزهم في ثورة وضعها تمسكها الصارم بالحد الأقصى لأهدافها في مصاف الثورات الجذرية (الراديكالية)، من دون أن يفقدها ذلك محتواها الديمقراطي، وطابعها السلمي، اللذين بلغ الإصرار عليهما أعلى مبلغ. وهذه، كذلك، ثورة لعبت الفتيات فيها دور البطولة، جنبا إلي جنب مع شبابها.

كان للشعار الافتتاحي في 25 يناير (عيش، حرية، كرامة إنسانية)، ثم شعار (إيد واحدة)

دور مهم منذ البداية في تحييد الخلافات السياسية والفكرية. وظل الشعار التونسي الأصل (الشعب يريد إسقاط النظام) ثانويا في ذلك اليوم. ولكن الوحشية التي استخدمتها قوات الأمن في تفريق المعتصمين في "ميدان التحرير "في 26 كانون الثاني / يناير 2011 جعلته شعارا أساسيا، اعتمد بعد يومين في "جمعة الغضب"، وصار معبرا عن الهدف الرئيسي للثورة، واقترن به شعار (ارحل (الذي كتب باللغة العربية بطرق مختلفة، وبلغات أجنبية مختلفة.

نجحت ثورة 25كانون الثاني / يناير 2011 في إسقاط رأس النظام السياسي، ولكنها لم تكن مهيأة لبناء نظامها السياسي البديل بشكل فوري، فتولي الجيش السلطة بدعم منها، واضطلع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد مؤقتا في مرحلة انتقالية. لذلك، يتداخل السؤال عن طابع النظام السياسي الجديد مع السؤال عن مستقبل الثورة التي لم يمض علي نجاحها في إسقاط رأس النظام أيام، حتى تبين أن الأخطار التي تواجهها ليست هينة. وفضلا عن الثورة المضادة لها، واجهت الثورة خطر الانقسام السريع بين القوى التي شاركت فيها، وما كان لها أن تنجح بدون تضامنها وتلاحمها.

وأظهر الخلاف الذي حدث بين هذه القوى على التعديلات الدستورية، التي طرحت لاستفتاء عام في 19 آذار / مارس 2011، أن توحدها خلال أيام الثورة وعملها المشترك لم يوفرا لها أي مقدار من المناعة ضد الانقسام الذي بلغ حد التراشق والاتهامات المتبادلة. ويمتد هذا الانقسام إلى مقومات النظام السياسي الجديد، وفي مقدمتها بعض أسس الدستور، وخصوصا قضية العلاقة بين الدين والدولة التي بدأت تخلق صدعا في صفوف قوى الثورة بسرعة شديدة.

وربما يكون هذا الانقسام هو الخطر الأكبر الذي يتوقف مستقبل الثورة، وبالتالي إمكانات بناء نظام سياسي جديد، على قدرتها على مواجهته، واستيعاب دروس ثورات أخرى ضمن الموجة التي بدأت في العقد الماضي، وخصوصا الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004.

في هذه الثورة، التي تجمعها والثورة المصرية قواسم قليلة، ولكنها مهمة، دروس غنية . ولعل أهم هذه الدروس أن سرعة انقسام قوى الثورة وعجزها عن المحافظة على حد أدنى من التفاهم لبعض الوقت يمكنان القوى المضادة لها من إحباطها.

لقد انقسمت قوى الثورة البرتقالية، فور نجاحها الأول الذي لم يكن كاملا، ولم تكن المعضلة في الانقسام في حد ذاته، بل في العجز عن الحوار، واستسهال الاتهامات المتبادلة التي دمرت ما كان بين قوي الثورة من تفاهم مكنها من تحويل ميدان الاستقلال في كييف إلي ما بدا أنه ساحة لحرية لن تنضب. وهذا هو ما يحدث مثله في مصر، منذ أن اشتد الخلاف على التعديل الدستوري، الذي أجري في 19 مارس 2011 بعد خمسة أسابيع فقط على إنهاء حكم مبارك.

وفضلا عن الصراعات الصغيرة التي تشتد في غياب المناعة اللازمة لمقاومتها، في لحظة انتصار تغري الصغار بأن يتخاطفوا الثمار، كان الانقسام السياسي والفكري بين قوى الثورة البرتقالية كبيرا. ولكنه لم يكن أكبر من أن يمكن حله عبر حوار جاد، في حال توافر مقوماته. كانت قوى الثورة خليطا من ليبراليين، واشتراكيين متنوعي المشارب، فضلا عن شعبويين يعنيهم قبل كل شيء أن يكونوا في المقدمة بخطابهم الحماسي، وسعيهم لتملق الجماهير، علي نحو وضعهم في صدام مع من يرون أن الإصلاح الجاد يتطلب اتخاذ قرارات قد لا تكون شعبية، ولكنها ضرورية للإقلاع والتقدم.

وفي مصر مثل هؤلاء جميعهم، مضافا إليهم إسلاميين التقوا جميعهم في فعاليات الثورة، وجعلوا ميدان التحرير اسما علي مسمي، قبل أن يدب الانقسام في صفوفهم، وتتطاير الاتهامات المتبادلة بينهم .فهل تستطيع قوى ثورة 25 يناير أن تضع حدا لهذا الانقسام على نحو يمكنها من اجتياز المرحلة الانتقالية، والخروج منها بنظام سياسي ديمقراطي حر، يتوق إليه المصريون؟ السؤال مطروح، والإجابة في رحم المرحلة الانتقالية.

ان أولى مظاهر امتصاص النقمة الشعبية على إدارة المرحلة الانتقالية،تمثل في إطلاق محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك وأركان حكمه،وبصرف النظر عن نهايات هذه المحاكمة،يبدو أنها ستشكل إنعاشا لذاكرة الشعوب العربية حول الكثير من المسائل التي كانت تحلم بها وتتخيلها. (خليل حسين. 2011. ص: 06).

1-2-3اليمن: تمثلت مطالب الاحتجاجات الشعبية في اليمن في القضاء على الفساد، وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية، والحد من الفقر والبطالة، والإصلاح السياسي، متمثلا في ضرورة إجهاض سيناريو التوريث. بدأت التظاهرات شبابية في منتصف

كانون الثاني / يناير 2011، بالتزامن مع تظاهرات تونس. ولكن سرعان ما واجه الرئيس اليمني احتجاجات من قوى معارضة أساسية في اليمن.

ففي 22 شباط / فبراير 2011، انضم مجلس التضامن الوطني - وهو تكتل سياسي قبلي يقوده الشيخ حسين الأحمر- إلى المعتصمين أمام جامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس .وازداد الوضع تفاقما بالنسبة للنظام اليمني في 26 شباط فبراير، بعدما أعلنت قبيلتا حاشد وبكيل - وهما من أهم قبائل اليمن - انضمامهما إلى المظاهرات، احتجاجا على قمع المتظاهرين المسالمين في صنعاء وتعز وعدن وسقوط قتلى وجرحى في المواجهات. وفي تطور لافت وغير مسبوق، أعلن عدد من قبائل مأرب والجوف وصنعاء والبيضاء وذمار الانضمام إلى الاحتجاجات السلمية في صنعاء، والتي تطالب بإسقاط النظام، بهدف الإسهام في كبح جماح الاعتداءات التي وصفتها بالهمجية التي تقوم بها أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم ضد المتظاهرين.

وكان من أوائل التكتلات الأساسية التي انضمت إلى الاحتجاجات "مجلس التضامن الوطني" - وهو تكتل سياسي قبلي - وأيضا حزب الإصلاح الإسلامي المعارض، الذي يقود تكتل "أحزاب اللقاء المشترك"، وهو ائتلاف مكوّن أساسا من الحزب الاشتراكي، وحزب الإصلاح، وعدة أحزاب صغيرة. اتفقت هذه الأحزاب على معارضة الرئيس اليمني رغم الاختلافات الأيديولوجية فيما بينها، ورغم وجود اتفاقات مسبقة بين أحزاب اللقاء المشترك والرئيس اليمني على مزيد من التمثيل لها في البرلمان في الفترة السابقة، فإن قرار حزب المؤتمر الحاكم اعتماد تعديلات دستورية تتيح للرئيس اليمني البقاء مدى الحياة أدى إلى إعلان أحزاب اللقاء المشترك عن مقاطعتها للجلسات البرلمانية وانسحابها من البرلمان.

كما ثمة اختلاف في الرؤية بين مختلف الفصائل المعارضة للرئيس اليمني. فبينما ترى أحزاب اللقاء المشترك ضرورة الحفاظ على وحدة اليمن وترفع شعار "لا للانفصال"، نجد تحرك الجنوب يعمل علي الانفصال. ولكن بالرغم من هذا الاختلاف، أكد الفريقان أن هدفهما واحد، وهو سقوط النظام. فقد دعا الرجل الثاني في قيادة الحراك اليمني الجنوبي مناصري الحراك إلى الالتحام بالتظاهرات المطالبة برحيل الرئيس علي عبد الله صالح، مقدما بذلك، مرحليا علي الأقل، مطلب إسقاط النظام علي "فك الارتباط" مع الشمال.

أما الحوثيون في الشمال - وهي حركة شيعية من أتباع المذهب الزيدي، اعتمدت في السابق أسلوب النضال المسلح ضد النظام اليمني - فقد أعلنوا أنهم يؤيدون المظاهرات الشبابية، وسيناضلون معهم بصورة سلمية.

بالنسبة إلى الرئيس علي عبدالله صالح،فقد قدم عددا من التنازلات من بينها عدم ترشحه لانتخابات رئاسية قادمة وإجراء انتخابات نيابية .إلا انه أصيب بقذيفة مدفعية انتقل بعدها إلى المملكة العربية السعودية للعلاج.

1-2-4ليبيا: "بدأت الاحتجاجات الليبية بدعوة عدد من الشباب ليوم غضب في 7 شباط / فبراير 2011 .وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية وناشطون ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبي، كما أيد الدعوة أيضا المعارضون الليبيون في المنفي. ثم ساند عدد من القبائل تلك التظاهرات. ومن المرجح ان يكون دور القبائل في ليبيا محوريا في حسم الصراع الدامي ، حيث تزداد أهمية دور القبائل بسبب عدم وجود جيش قوي. ومن ضمن القبائل التي انضمت إلى الاحتجاجات: قبيلة ورفلة (وقد انضمت إلي الاحتجاجات في 20 شباط / فبراير 2011 وهي أكبر قبائل ليبيا(، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزوية في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبائل الطوارق في الجنوب، وقبيلة الزنتان، وقبيلة بني وليد، وقبيلة العبيدات، وأخيرا قبيلة المقارحة، وقبيلة أولاد سليمان. وحتى قبيلة القذاذفة، التي ينتمي إليها القذافي، بدأت تشهد انشاقاقات واضحة، منها مثلا استقالة أحمد قذاف الدم(12).

رفعت المظاهرات العلم الليبي المستخدم في الحقبة الملكية التي امتدت ما بين 1951 وحتى انقلاب القذافي في عام 1969 . ومن غير المتوقع أن يلعب الجيش الليبي دورا حاسما في الأحداث، حيث عانى طوال حكم الزعيم القذافي إهمالا، لخوف الأخير من قيامه بانقلابات، ولم يزوده إلا بأسلحة قديمة، ولم يقدم له الذخيرة اللازمة، وركز القذافي على الميليشيات والقوات الخاصة التي تعرف بالكتائب، التي يقودها الموالون له.

لم تتركز الاحتجاجات الليبية في ساحة واحدة، أو حتى ساحات، ولكن الدولة ككل مثلت ساحة للكر والفر بين العقيد القذافي والثوار. فبعد تحرير بني غازي من قبل الثوار، تم تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت" ليكون الممثل الشرعي للشعب الليبي وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة. وسارع الثوار إلى السيطرة على مناطق أخرى في مدينة

الزاوية ومدينة رأس لانوف النفطية ذات الأهمية الشديدة بسبب وجود العديد من آبار النفط بها.

وقد استخدم القذافي والميليشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة، والقذف الجوي، والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التي تم تحريرها. كما لجأ القذافي إلى استجلاب مرتزقة من الدول الإفريقية المجاورة بهدف محاربة الثوار. وقد أدت المواجهات بين ميليشيات القذافي والقوى المناهضة له إلى سقوط آلاف القتلي والجرحى وهو ما لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى شهدت تظاهرات. بل والأكثر من ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية أكدت أنها ستخضع الزعيم الليبي للتحقيق بسبب جرائم ارتكبتها قواته. ومع اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت كممثل شرعي للشعب الليبي، وموافقة مجلس الأمن وقادة الغرب علي تطبيق الحظر الجوي علي ليبيا، بتأييد من جامعة الدول العربية، دخلت القضية الليبية منعطفا آخر. فهناك دعم من الغرب للثوار علي حساب القذافي. فانهيار نظام العقيد بات شبه مؤكد، ولكن لم تتضح بعد معالم النظام الذي سيحل محل نظام الجماهيرية الليبية الذي ابتدعه العقيد القذافي، وظل يحكم به البلاد لفترة طويل"(خليل حسين. 2011. ص: 07).

1-2-5.البحرين: "البحرين دولة ذات أغلبية شيعية، يحكمها نظام سني يحصل على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستضيف البحرين الأسطول الخامس الأمريكي، كما تحصل على دعم من دول الخليج العربي أيضا. وقد اندلعت الاحتجاجات بشكل خاص بين الأغلبية الشيعية لإسقاط الدستور، وإقامة دولة ملكية دستورية، وطالب المحتجون بتغييرات سياسية واقتصادية جذرية، بما في ذلك إعطاء سلطات أوسع للبرلمان، وكسر سيطرة الملك على المواقع المهمة في السلطة. وهذه الاحتجاجات ليست بالجديدة، فقد شهدت البحرين في السنوات السابقة تظاهرات - أقل عددا وتأثيرا بالطبع عن الاحتجاجات الحالية - للمطالبة بعدم تجنيس الوافدين السنة بالجنسية البحرينية. يذكر أن الأغلبية الشيعية في البحرين، التي تشكل 70% من عدد السكان، تشكو منذ فترة طويلة من تمييز النظام الحاكم ضدها، خاصة فيما يتعلق بالتجنيس، والسكن، والوظائف.

بدأت الاحتجاجات في البحرين، بعد أن ظهرت دعوات على مواقع تويتر وفيس بوك لتنظيم "يوم غضب" في المملكة في 14 شباط / فبراير 2011، مستلهمة ثورتي تونس

ومصر، ذلك للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية. ثم تطورت المطالب حتى اتخذت المظاهرات بعدا طائفيا بصورة أكبر.

ومع بداية الاحتجاجات الشبابية، وبعد المواجهات الدامية بين الشرطة والمتظاهرين، انسحب نواب جمعية الوفاق الشيعية من المجلس النيابي، لكن الجمعية لم تنضم إلى تحالف شيعي آخر يدعو للإطاحة بالملكية وإقامة جمهورية. هذا التحالف الذي يضم جماعات شيعية أصغر، هي تيار الوفاء الإسلامي، وحركة حق، وحركة أحرار البحرين - رفض الاشتراك في حوار مع كتل سياسية سنية.

طالب البعض، وأكثرهم شيعة، بإقالة رئيس الوزراء، وهو أقدم رئيس وزراء في العالم، كما طالبوا برئيس وزراء شيعي، وقد رفض سنة البحرين ذلك. وهذا ما أكده تجمع الوحدة الوطنية - الذي يضم أطياف الشارع السني - بالبحرين، فقد رفض إقالة الحكومة الحالية شرطا لبدء الحوار الوطني تحت رعاية ولي العهد البحريني، وهو ما كانت القوى الشيعية قد طالبت به، في الوقت الذي تواصلت فيه المسيرات المطالبة بإصلاحات سياسية.

وقد تعاملت قوات الشرطة مع ذلك بمنتهي العنف، مما أسفر عن مقتل وإصابة المئات .

وتطور الأمر بعد ذلك، حيث شارك زهاء 30 ألف بحريني في الاحتجاجات، من بينهم سائقو سيارات الإسعاف، الذين شاركوا في نقل وإسعاف المصابين في عملية إخلاء دوار اللؤلؤة في بداية التظاهرات. كما تظاهر المعلمون ممثلين في)جمعية المعلمين البحرينية). شهدت البحرين أيضا إضرابات عامة في المدارس والجامعات والعمل، ومسيرة للكتاب والمثقفين والفنانين، كما كانت هناك تظاهرات أمام مبني البرلمان. ثم أعقب ذلك مسيرات لتأكيد الوحدة بين السنة والشيعة.

في بداية الاحتجاجات، أعلن الشيخ حمد بن عيسي آل خليفة، ملك البحرين - في محاولة لنزع فتيل التوتر - أنه سيمنح كل أسرة بحرينية ألف دينار (2650 دولارا) بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني، إلى جانب منح أخرى، والإعلان عن مشاريع خدماتية بمختلف المناطق. وبعد تصاعد الاحتجاجات، تم الإفراج عن عدد كبير من معتقلي الشيعة، وعودة كثير من المعارضين الشيعة إلى البحرين من المنفى، وتم الإعلان عن إسقاط 25% من القروض الإسكانية علي المواطنين. وبعد مواجهات بين الشرطة

والشعب، والتي أسفرت عن الكثير من المصابين والجرحى والقتلى، تمت إقالة وزير الداخلية، كما انتشرت مدرعات الجيش في شوارع المنامة بعد مقتل أشخاص جراء استعمال قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. كما أقال ملك البحرين حمد بن عيسي آل خليفة أربعة وزراء بوصفهم "وزراء تأزيم."

اشترطت قوى المعارضة التي يتزعمها الشيعة استجابة الحكومة لأربعة "مبادئ" قبل الدخول في الحوار الذي دعا إليه العاهل البحريني، الملك حمد بن عيسي آل خليفة، أهمها إلغاء دستور عام 2002، وانتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستور جديد للبلاد.

وقد تصاعد ميل بعض المجموعات الشبابية إلى المطالبة ب-"إسقاط النظام"، فأصدرت جماعة "شباب 14 فبراير" - تاريخ بدء الاحتجاجات - بيانا تضمن المطالبة بإطاحة نظام آل خليفة القمعي. ودعت إلى محاكمة مهاجمي التظاهرات السلمية، وقيام حكومة منتخبة، ونزع الجنسية عن الأجانب الذين حصلوا عليها. وفي دوار اللؤلؤة، ترددت للمرة الأولي شعارات وهتافات تطالب بإلغاء الملكية.

وفي مواجهة هذه الاحتجاجات، طلب ملك البحرين من قوات مجلس التعاون الخليجي التدخل لحفظ الأمن والنظام، ولحماية المؤسسات الإستراتيجية، مثل منشآت النفط والكهرباء والمياه، مما أغضب الشيعة الذين وصفوا هذه الخطوة بأنها بمثابة إعلان حرب. يؤكد هذا التدخل اتفاق قادة مجلس التعاون الخليجي على ضرورة منع الشيعة البحرينيين من الاستمرار في مطالبهم، حيث ترى الأنظمة الخليجية أن صعود الشيعة في البحرين سيكسب إيران مزيدا من النفوذ، وسيهدد منظومة الخليج العربي كلها.

في النهاية، فإن تحليل ما جرى عمليا في الحالات السابقة، التي لم تكتمل "ذروة الثورات" في بعضها، يشير إلى أنه رغم الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية، فإنه يمكن تحديد "محركات مشتركة" للتغيير، وقوى متقاربة في طبيعتها، أدت إلى تحريك الانتفاضات الشعبية في المنطقة. ورغم أن تلك الأحكام لا تزال مبكرة، فإنه على الأقل سقطت مقولة "الاستثناء العربي" بالنسبة للمنطقة عموما، وكل دولها تقريب " (خليل حسين. 2011. ص: 07-08).

1-2-6الجزائر: "اكتسب النظام في الجزائر فن تنظيم انتخابات تعددية توصف بالديمقراطية دون تغيير في طريقة وأسلوب الحكم، مع المحافظة على النخبة السياسية

نفسها، وتطعيمها من حين إلى آخر بعناصر تحمل نفس الملمح السوسيولوجي، مما أدى إلي تثبيت المنفور منه شعبيا، وكأن يأس المواطن لم يؤخذ بعين الاعتبار، مما أدى إلي زيادة الإحباط.

إن الواقع السياسي السالف خلف وضعا اقتصاديا صعبا في بلد نفطي، إذ لا يزال رقم البطالة مقلقا: 10% حسب الإحصاءات الرسمية، 20% حسب الخبراء. ولا يزال التضخم مكلفا بالنظر للحد الأدنى للأجور: 5.4% حسب الأرقام الرسمية، وأكثر من 10% حسب الخبراء. كما لا تزال نسبة الفقر تبعث علي القلق: 6% حسب الحكومة، 40% حسب الخبراء. يضاف إلى ذلك غرق النظام في حالة من الفساد الهيكلي الشبكي.

تلك المؤشرات المتدنية جعلت النظام القائم في الجزائر أشبه بنظام تصريف أعمال لا يمكن أن يعول عليه في القيام بإصلاح جذري علي المستويين السياسي والاقتصادي، يتماشى وتطلعات قوي التغير الشبابية الجديدة غير الأيديولوجية التي أصبحت بحكم التكوين والواقع الإعلامي الجديد من أكثر الشرائح الاجتماعية تضررا بحالة الانسداد السياسي والاقتصادي.

إن هذه القوى الشبابية الجديدة التي خرجت في 5 كانون الثاني / يناير 2011 أصبحت من الناحية التنظيمية مستقلة وخارج تأطير منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إذ فقدت أحزاب المعارضة القدرة على استقطاب هذه الشريحة المتطلعة للحرية والعدالة الاجتماعية. وحتى الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية التي كانت فائقة القدرة على التجنيد والتأطير في فترة التسعينيات دخلت هي الأخرى في رحلة من التيه، وتحول البعض منها إلى كيانات مجهرية، نتيجة ضعف خطابها وعدم جديته، إلى جانب صراعاتها الداخلية. وأصبح البعض من الأحزاب الإسلامية مثل باقي العائلات الحزبية السياسية، تخطط للاستحقاقات الانتخابية وفق إستراتيجية أساسها القرب والبعد عن برنامج الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة)، وليس على أساس الرهانات الأيديولوجية والسياسية المستقاة من مرجعية كل حزب، وهو ما حطم بالفعل جوهر التعددية المنصوص عليها في دستور 1989.

إن ما يميز هذه الحركات الشبابية أنها غير منظمة ومتعددة المطالب، كما تضم تركيبات

فئوية (الشباب العاطل، طلاب الجامعات، سكان الأحياء الشعبية الفقيرة ... غير أن هذه الحركات الشبابية التي تتحرك على ربوع الوطن لا تملك الاستمرارية الاحتجاجية، كما تبدو أحيانا أحادية المطلب (البطالة، السكن، الأجور.(

لكن هذه الحركات لم تصل إلى درجة العاصفة -كما في مصر وتونس- التي يمكن أن تؤدي إلي تغيير جذري علي مستوي النظام الجزائري الذي اكتسب فن التحكم في الوسائل التي تضمن بقاءه، ومنها استغلال تخوف المواطن من الرجوع إلى حالة عنف التسعينيات، والتي استمرت لعقدين، ولا تزال آثارها قائمة على مستوي الروح البشرية وتدمير إمكانيات البلاد المادية.

ورغم أن شعارات حركة 5 كانون الثاني / يناير 2011 ضد الفقر والإقصاء الاجتماعي وغلاء المعيشة تبقي ماهيتها السياسية واضحة بامتياز، فإنها لم تهمل مسألة التسلط والاستبداد وفقدان الحريات الفردية والجماعية.

إن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها الجزائر في عامي 2010 و2011 تنقلت من منطقة إلى أخرى، وتجمعها طبيعة عدم التأطير، إلى جانب افتقارها للتواصل المنظم بين الشرائح المحتجة.

بيد أن الحركة لم تكن أول الاحتجاجات الواسعة في مناطق البلاد، بل عرفت الجزائر انتفاضات شعبية قد تنفجر فجأة ولأسباب كثيرة قد تبدو واهية للمراقب غير المدقق، مثل المطالبة بالسكن، وغيرها. كما أن هذه الانتفاضات تتسم بطابعها العنيف. فعلي سبيل المثال، استخدم النظام أقصى درجات العنف في مواجهة انتفاضة الربيع القبائلي ذات المطلب الثقافي في عام 1980، التي قادها شباب الجامعات المنضوي تحت الحركة الثقافية البربرية.

كما شهدت البلاد أيضا انتفاضة سكان قسنطينة في عام 1986، ثم انتفاضة أكتوبر سنة 1988 التي كانت دافعا للإصلاحات الكبرى في 1989، والتي تم التراجع عنها، مما مهد الطريق إلي انتفاضة سنة 2001 التي راح ضحيتها أكثر من 70 قتيلا، ومثلت الضربة القاضية لأحكام الدستور التعددي سنة 1989، بل أدخلت الجزائر في ممارسات سياسية جهوية التي يمثلها ما بات يعرف "بتنسيقية العروش" التي تأسست في 14 يونيو من السنة ذاتها.

إن التراجع عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية في شقها الاجتماعي كان أخطر نتائجه العكسية أحداث العنف المذهبي التي عرفتها منطقة وادي ميزاب ذات الأغلبية الإباضية في جنوب البلاد ما بين 2008 و2010، والتي فسرها البعض بالتناحر المذهبي، برغم حقيقة أن تلك المناطق تعاني بؤسا اجتماعيا، ودلت هذه الأحداث على انقسام جديد على مستوى البنية الثقافية للمجتمع الجزائري.

ويظل أنه رغم أن الدوافع الظاهرة لانتفاضة الشباب في 5 كانون الثاني / يناير هي غلاء المعيشة والتوزيع غير العادل للسكنات الاجتماعية، فإن أسبابها العميقة ترجع إلى طبيعة النظام السياسي الذي كبح حريات التنظيم، والتجمع والتعبير المنظم الفاعل.

فسَّر النظام الحاكم انتفاضة يناير 2011 بغير طبيعتها السياسية، كونها اتسمت بذات الخصائص لسابقتها من الانتفاضات كعدم الاستمرارية، والتأطير وفق برنامج واضح للتغير الجذري، وغياب المطالب السياسية الواضحة، عكس الحالتين المصرية والتونسية اللتين شهدتا إصرارا على الاستمرار في الاحتجاج ومطالبات سياسية محددة.

ويبقي الباب مفتوحا على كل الاحتمالات في الجزائر أمام عدم قدرة النظام علي إجراء إصلاحات جوهرية، وعجز أحزاب المعارضة، وسد الطريق أمام التداول السلمي، مثلما كان الحال في مصر وتونس قبل ثورتيهما.

مجمل القول إن تكرار الحركات الاحتجاجية ضد النظام ليس ميزة تخص التاريخ السياسي للجزائر وحدها، بل هي سمة مشتركة مع النظم العربية. لكن الاختلاف يكمن في المدى الذي وصلت إليه هذه الحركات في كل بلد عربي، فالتراكم الاحتجاجي بلغ منتهاه بثورة في مصر وتونس، وعنف مسلح في ليبيا، بينما لم يصل إلي ذلك في الجزائر(خليل حسين. 2011. ص: 09).

1-2-7.الأردن: "على الرغم من أن النزول إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات في الأردن قد تزامن مع المظاهرات والمسيرات في مصر وتونس، فإن التحرك نحو التغيير المرتقب أردنيا يبدو أكثر بطئا وتعقيدا، مقارنة بهذه الحالات، بينما تشي اتجاهات التحول بمسار مختلف عن "النموذج الثوري "المطروح في بلاد عربية أخرى، كما حدث في مصر وتونس، وكما يحدث حاليا في ليبيا واليمن.

يعود الاختلاف بين "السيناريوهات" الأردنية المطروحة والنماذج العربية الأخرى لشروط موضوعية رئيسية، سواء من حيث طبيعة النظام نفسه وسياسات الاستجابة التي تبناها في مواجهة حركة الاحتجاج، أو من حيث طبيعة المجتمع الأردني وتركيبته الديموغرافية، التي تنعكس على مطالب واتجاهات القوى المتحركة في الشارع.

في المشهد الأردني، ثمة توافق حاليا بين الأحزاب السياسية والحركات الجديدة علي "المظلة الملكية" للحكم، وعلى عدم السعي إلى تغيير النظام، بقدر ما تكرست الصورة الحالية من المطالب في صيغة "إصلاح النظام". بيد أن ذلك لا يمنع وجود بعض القوى الشعبية لا تؤمن بالنظام الملكي ولا بالديمقراطية، كما هي الحال في مسيرة تيار "السلفية الجهادية" الموالي لتنظيم القاعدة.

الفارق الرئيسي بين الحالة الأردنية والحالات الأخرى أن هنالك اختلافا واضحا بين أجندات القوى الفاعلة التي قادت المسيرات وحركت الشارع، ولديها منابر إعلامية وبيانات سياسية. وهو اختلاف لا يسمح إلي الآن بتشكل جبهة موحدة للإصلاح، وأجندة محددة عامة تشكل ضغطا باتجاه واحد محدد على صانعي القرار.

في المقابل، فإن الاستجابة الرسمية لمطالب التغيير تمثلت في إقالة حكومة سمير الرفاعي، وتكليف حكومة جديدة بكتاب تكليف يجعل لأول مرة من الإصلاح السياسي أولوية محددة، ويطالب الحكومة بقانون انتخاب متطور يعكس توافقا وطنيا. الحكومة الجديدة، بدورها، وبالرغم من الاختلاف بين القوي السياسية في تقييمها، فإنها ضمت شخصيات سياسية قريبة من الألوان المختلفة في المشهد السياسي، بعد أن اعتذرت جماعة الإخوان المسلمين وشخصيات شعبية أخري عن عدم المشاركة في الحكومة. (خليل حسين. 2011. ص: 09).

"المفارقة أن المقاربة الرسمية كانت تفضل تأجيل استحقاق الإصلاح السياسي الجذري بالتذرع بالمعادلة الديموغرافية وارتباطها بالحل النهائي للتسوية الفلسطينية. أما اليوم، ومع المتغيرات الإقليمية والضغوط الدولية ونشاط الدفع الشعبي باتجاه الإصلاح السياسي، فإن صانعي القرار يبحث عن صيغة جديدة للإصلاح تجيب على الأسئلة المطروحة من الأطراف المختلفة، وتكون موضعا لتوافق داخلي.

ضرورة التغيير لدى صانعي القرار تكمن اليوم لأسباب رئيسية، في مقدمتها عجز قواعد

اللعبة السياسية الحالية عن إدارة المعادلة الداخلية، مما أدى إلى انفجار أزمات متعددة، تتمثل في العنف الاجتماعي الواسع، وتراجع هيبة الدولة وتضعضع حكم القانون، وفجوة الثقة بين الحكومة والمجتمع، وبروز سؤال الهويات الفرعية في السنوات الأخيرة بصورة مقلقة.

المعادلة السياسية الراهنة بنيت على شروط اقتصادية- اجتماعية انقلبت رأسا على عقب، إذ تشكلت وفق تداعيات المواجهة الدموية بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية الفلسطينية في عام 1970، ونجم عنها حرص الدولة على تجنيد الشرق أردنيين بدرجة رئيسية وعامة في المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية الحساسة، فيما تركز الاهتمام الفلسطيني في القطاع الخاص داخليا وخارجيا.

خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، (مرحلة بناء مؤسسات الدولة)، شهد القطاع العام ازدهارا وتوسعا ونشاطا، وكبرت الطبقة الوسطي فيه، ذات السمة الشرق أردنية، بينما كان القطاع الخاص يقوم بأدوار هامشية محدودة، اقتصاديا وسياسيا.

في مرحلة التسعينيات، ومع خضوع الأردن لبرنامج صندوق النقد الدولي وسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة، بدأت المعادلة الاقتصادية بالتغير، فانتقل مركز الثقل من القطاع العام إلى الخاص، وتراجع مستوى دخل الطبقة الوسطى فيه، مقارنة بتراجع القيمة الشرائية للدينار. ومع وصول الملك عبد الله الثاني إلى الحكم، جعل من التحول نحو اقتصاد السوق والاندماج بالاقتصاد العالمي أولوية له، مما انعكس على القطاع الخاص وأهميته وتراجع دور القطاع العام، الذي أصبحت النظرة إليه باعتباره مترهلا وعبئا علي الموازنة، وعقبة في وجه جذب الاستثمارات، والقفز بسرعة في برنامج اقتصادي يقوم على بيع ممتلكات الدولة وخصخصة الموارد.

في المقابل، طغى المنظور الأمني على المعادلة السياسية الداخلية، ولم تحدث فيها تطورات لملاحقة المتغيرات الاقتصادية الجديدة. بل على النقيض من ذلك، كان هنالك خصخصة اقتصاديا، وتأميم للحياة السياسية، مع تراجع منسوب الحريات العامة، وتزوير الانتخابات النيابية والبلدية، وضعف المجتمع المدني.

أفرزت الفجوة بين المسارين الاقتصادي والسياسي جملة من المشكلات، وولدت

معارضات جديدة وحركات احتجاج أكثر صلابة من المعارضة التقليدية. ويتخذ أغلب الحركات الجديدة سمة شرق أردنية، بما أن هذه الشريحة لم تستطع التكيف مع التحولات الاقتصادية الجديدة، كما هي الحال في حركة عمال المياومة والاعتصامات العمالية، وكذلك حركة المعلمين التي طالبت بنقابة تحمل قضاياهم وهمومهم، وحركة المتقاعدين العسكريين التي طالبت بالحفاظ علي هوية الدولة، ومنع التجنيس السياسي للفلسطينيين. برزت ظاهرة الحركات المعارضة الجديدة بوضوح ما قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، وتحالفت مع المعارضة التقليدية الأكثر حضورا، جماعة الإخوان المسلمين، في مقاطعة الانتخابات النيابية 2011، ومن ثم نشطت مع المعارضة التقليدية في المسيرات الأخيرة المطالبة بالإصلاح والتغيير. (خليل حسين. 2011. ص: 10).

حاليا، ثمة اختلافات وهواجس واضحة بين الأطراف الرئيسية في البنية الاجتماعية والمعادلة السياسية، فيما يمتاز موقف الدولة باللون الرمادي، مع عدم امتلاكها إجابات لأسئلة هذه القوى: من هو المواطن ؟ وكيف يمكن حل مشكلة المواطنة؟، وما هي حدود التداخل بين المعادلة السياسية الداخلية والتسوية السلمية? وهي أسئلة ليست من الطراز الثانوي، بل الرئيسي الذي يمكن أن يحول حلم الإصلاح السياسي إلي كابوس الاحتراب والصدام السياسي الداخلي.

من المرجح إن السيناريو المطروح هو الوصول إلي "صفقة مزدوجة" تقوم أولا على عقد مجتمعي، يتفاهم فيه الجميع على كيفية التعامل مع الثنائية الديموغرافية والسيناريوهات الإقليمية والداخلية لذلك. ثانيا بين المجتمع والدولة، أو بين الملك والبرلمان المقبل على صيغة النظام السياسي المقبل، وحدود صلاحيات المؤسسات المختلفة، مع وجود حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية. هذه هي الملامح العامة للسيناريو الأنسب للانتقال من الصيغة الحالية لنظام الحكم إلى الصيغة الجديدة، وهي الأكثر ضمانة واستقرارا، لعدم تحول المسار الحالي إلى سيناريو الفوضى أو الصدام، في حال لم يحدث توافق داخلي على ذلك.

.8سوريا

في الحالة السورية، ثمة طريقان للتغيير، الأول: إصلاحي يأخذ رأس النظام المبادرة فيه، ويقود عملية تغيير تدريجي تنتهي بنظام تعددي، والثاني: طريق الحراك الشعبي. فالرئيس

السوري كان من أوائل من تحدث عن تفهمه للضغوط الشعبية، وضرورة تقديم تغييرات سريعة. لكن اعتبرها آخرون، أن نوعية الإصلاحات التي وعد بها، بدا أنها من نوع التغييرات الشكلية التي لا تمس جوهر النظام أو الممارسة السياسية في سوريا.

وسعيا نحو التهدئة، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوما يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة في سوريا قبل تاريخ 7 آذار / مارس 2011. وفي الثامن عشر من آذار / مارس 2011، انطلق الحراك من مدينة درعا جنوبي البلاد، حيث خرجت مظاهرات تندد بالفساد، وامتدت المسيرات إلى بعض المدن السورية ومنها دمشق.

وفي محاولة للحد من اتساع الحراك ، أصدر الرئيس بشار الأسد عدة مراسيم تشريعية قضت بزيادة الأجور والرواتب ، وتعديل معدل الضرائب، بحيث يتم رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة من الدخل الصافي، كما أمر بإخلاء سبيل جميع الموقوفين على خلفية الأحداث التي جرت في درعا. بيد أن تلك الإجراءات لم توقف التظاهرات.

عمد الرئيس الأسد إلى المضي بإجراءات تنفيذية إصلاحية ،كقانون الأحزاب ،والانتخابات التشريعية،لكن التظاهرات اتخذت منحى آخر،مطالبة بإسقاط النظام،حيث امتدت التظاهرات إلى غير مكان،وبدا حسب بعض التحليلات ان أجندات خارجية تحرك قسم كبير من المعارضة.

من الملاحظ أن معدلات التنمية البشرية طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي لا تعكس الواقع في عدد من الدول العربية. فالجماهيرية الليبية تأتي في الموقع 53، وهذا يمثل مستوى مرتفعا في التنمية البشرية. أما تونس، فتقع في الموقع 81، ومصر في الموقع 101.وفي هذا الصدد، يقول جلال أمين: "في (تونس وليبيا)، حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها الصندوق (النقد الدولي (أهمية، ويقيس بها النجاح والفشل، بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الكلام عنها، ولا يعيرها اهتماما في توزيع عبارات الثناء أو النقد :معدل نمو الناتج القومي يرتفع، ومعه متوسط الدخل، والاستثمارات الأجنبية تزيد. (حدث هذا في تونس في العشرين سنة الماضية، وبدأ يحدث في مصر منذ ست سنوات). ولكن حدث التدهور الشديد في ثلاثة أمور لا يحب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلا مضطرة وهي: زيادة البطالة، واتساع

الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، ومن ثم زيادة تأثره بما يحدث في الخارج من تقلبات. كانت النتيجة أن تونس، بعد أكثر من عشرين عاما من تطبيق سياسة الصندوق، زاد الناتج القومي فيها بمعدل يفوق 5% سنويا (أي أكثر بنحو الخمس مما حدث في مصر)، ولكن زاد أيضا معدل البطالة بشدة، فأصبح أكبر من معدل البطالة في مصر بنحو 50% (14% من إجمالي القوة العاملة بالمقارنة ب- 9% في مصر، طبقا للإحصاءات الرسمية التي يرجح أنها أقل بكثير من الحقيقة في الدولتين). كذلك، اتسعت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فأصبحت أكبر بكثير منها في مصر (أغني 10% من السكان في مصر يحصلون علي 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر 10% من السكان، بالمقارنة ب 13 -ضعفا في تونس)، طبقا لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة 2007 /2008 .والأرجح أن الحقيقة أسوأ هنا أيضا بكثير، إذ إن كثيرا مما يحصل عليه الأغنياء لا يري ولا يحسب."(خليل حسين. 2011. ص: 11).

"إن سبع عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة أو مصاهرة بعائلة الرئيس بن علي، وفي مقدمتها عائلة زوجته ليلي الطرابلسي، أصبحت تتحكم في السياسة والاقتصاد .كما ترددت أنباء عن وجود خطط لنقل السلطة في مرحلة قادمة إلي زوجة أو صهر الرئيس، مما عمق من أزمة شرعية النظام السياسي في تونس في السنوات الأخيرة.

شارك الكثير من الطوائف في تلك التظاهرات، ومن بينها يسار وسنة، ولكن الأغلبية كانت شيعية. ولمواجهة ادعاءات الحكومة بأنها تظاهرات شيعية مدعومة من الحكومة الإيرانية، فقد هتف المشاركون بهتافات "لا سنية ولا شيعية، فقط بحرينية". كما رددوا هتافات تدعو إلى الوحدة، بينها "إخوان سنة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه"، و"لن تخمدوا أنفاسه .. محمد البوفلاسة"، وقد اعتقل هذا المتظاهر السني بعد إلقائه خطبة في دوار اللؤلؤة. (خليل حسين. 2011. ص: 12).

المحور الرابع: دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغيير الاجتماعي.

مقدمة: تعتبر وسائل الإعلام والاتصال من الوسائط المساهمة في نقل التغير الاجتماعي

-كما تم ذكر ذلك سابقا- سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الايجابي أو هما معا، وعليه نطرح التساؤلات التالية: ماذا نعني بوسائل الإعلام؟

-ما أهمية وسائل الإعلام في المجتمع؟

-وما هي مظاهر وتجليات وسائل الإعلام في التغير الاجتماعي؟

1-الإعلام، وسائل الإعلام: مقاربة نظرية.

1-1الإعلام: تعريفه ومبادئه.

1-1-1تعريف الإعلام: ليس هناك تعربف محدد لمفهوم **'الإعلام'** إذ أن مفهوم الإعلام قد اتسع ومازال يمتد ويتسع متداخلا مع كل مجالات النشاط الإنساني، ومع كل أشكال وأنواع العلاقات الإنسانية، وإذا رجعنا إلى معنى الإعلام في اللغة -لوجدنا أنه يفيد الإخبار والإنباء والتعليم" وعلى ذلك يمكن القول بأن الإعلام بالشيء : إظهار حقيقته ونقل العلم به إلى الغير" (حامد عبد الواحد. 1984. ص: 19). وهذا ما يعني أن جوهر العملية الإعلامية هو العلم والحقيقة ثم تأتي مهمة نقلها إلى الجمهور.

فالمدلول الحديث للإعلام يرتبط بالدرجة الأولى بمعنى الاتصال الجماعي أو الاتصال الجماهيري، ومن هنا فكلمة الإعلام في مدلولها الحديث تعني الاتصال بالجماهير ومخاطبتها بالخبر والفكرة والمعلومات والرأي ونقل العلم إليها بالطرق والوسائل المناسبة والفعالة، على أن يتوافق هذا الاتصال مع اتجاهات الجماهير وميولها"(حامد عبد الواحد. 1984. ص: 20).

إن تطور الإعلام اليوم أدى إلى توسيع نطاق الاتصال المشترك والمتبادل بين أعضاء المجتمع الإنساني الواحد وكذلك بين المجتمعات الأخرى المختلفة، وبذلك أصبحت العملية الإعلامية عملية اتصال متبادل ومتفرع ومتشعب بين أعضاء المجتمع.

1-1-2مبادئ الإعلام: يمكن تلخيص أسس ومبادئ الإعلام في النقاط التالية:

"-أن يقوم الإعلام على أساس واقعي، يلبي حاجات المجتمع، وأن تكون المادة الإعلامية- قوامها الحقائق الثابتة في كل الأحوال.

- ينبغي أن تعرض هذه الحقائق في إطار يتسم بالموضوعية والحياد.

-أن يكون الإعلام معبرا في كل جوانبه ومجالاته عن الجماهير التي يخاطبها، وأن يكون ملائما ومتوافقا مع اهتمامات تلك الجماهير وميولها ومستوى ثقافتها، وكذلك مع الروح الاجتماعية والتقاليد السائدة في المجتمع، وفي ذلك يقول العلامة أتوجروت في تعريفه للإعلام: 'انه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت'.

وللإعلام وسائل عديدة ومتنوعة في بث رسالته الاتصالية إلى الأفراد المتلقين تعرف بوسائل الإعلام، ولكن ماذا نعني بوسائل الإعلام؟ وما هي أنواعها؟ وفيما تتلخص وظائفها؟ وما علاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية؟

1-2وسائل الإعلام: التعريف، الأنواع والوظائف.

1-2-1تعريف وسائل الإعلام: "ونعني بها جميع الأدوات الفنية التي تستعمل في صناعة الإعلام وإيصال المعلومة إلى الناس بدءا من ورق الصحيفة وانتهاء بالحاسب الآلي والأقمار الصناعية" (الشيخ فتح الله غازي إسماعيل. 2019. ص: 139).

وبهذا **فوسائل الإعلام** هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والطرق التي يتم من خلالها نقل المعلومة إلى أفراد المجتمع(الجمهور)، ويطلق عليها اليوم 'السلطة الرابعة' ذلك لأنها أصبحت من الوسائط التي تساهم في العملية التربوية والتعليمية والتي لها تأثير فعال وقوي على أفراد المجتمع المحلي وحتى على أفراد المجتمع العالمي.

وما يميز وسائل الإعلام في عالمنا المعاصر قدرتها العالية والفعالة على التأثير، وذلك لخصائصها ومميزاتها التالية:

"-التنوع: حيث توجد جميع الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية.

-الجاذبية: حيث يتم توظيف جميع الجوانب الجمالية والنفسية في جذب الانتباه والتأثير والإقناع.

-التفاعلية: حيث يمكن للمتلقي التفاعل مع كثير من تلك الوسائل.

-**الوفرة**: تعمل كثير من وسائل الإعلام على مدار الساعة، ولذلك فهي متوفرة للمتلقي في كل وقت.

-**سهولة التواصل:** حيث يمكن متابعة وسائل الإعلام من كل مكان، بتكلفة لا تكاد تذكر.

-**الخصوصية:** حيث يمكن للمتلقي التعامل مع تلك الوسائل بخصوصية تامة وفق ما يريد.

-**عدم الالتزام**: حيث توجد وسائل إعلام كثيرة غير مسؤولة، لا تلتزم بأي قيم، ولا تقيم وزنا لأي معايير أخلاقية أو ثقافية أو اجتماعية.

-**الاختراق:** حيث لم تترك هذه الوسائل الإعلامية مجالا لم تدخل فيه، فجميع المجالات بلا استثناء اجتماعية وسياسية واقتصادية صارت ميدانا لهذه الوسائل الإعلامية"(فهد بن عبد الرحمان الشميمري. 2010. ص: 40-41).

هذه المميزات جعلت لوسائل الإعلام أثرا هاما على المستوى العالمي يفوق أثر المدرسة والأسرة وغيرها من مؤسسات المجتمع.

1-2-2أنواع وسائل الإعلام: تتعدد وتتنوع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ويتم تصنيفها كالآتي:

"-**الوسائل الشفوية**: وهي التي تعتمد على الكلمة الشفهية في إيصال رسائلها إلى المتلقين ومن أبرزها نذكر المحاضرات، الندوات،... .

-**الوسائل المكتوبة**: التي تعتمد الرسائل المكتوبة في وصولها إلى المتقين والمستقبلين لها ومن أبرزها نجد الكتب، الصحف، المجلات، الإعلانات الجدارية.

-**الوسائل السمعية البصرية**: والتي توصل رسائلها إلى متلقيها عن طريق الصوت فقد أو الصورة فقط أو الصورة والصوت معا ومنها نذكر: الإذاعة المسموعة (الراديو)، التلفزيون، السينما، المسرح والإنترنيت"(رحيمة الطيب عيساني. 2008. ص: 87).

1-2-3وظائف وسائل الإعلام: تقوم وسائل الإعلام بمجموعة من الخدمات والوظائف وهي كالتالي:

"-**دراسة البيئة المحيطة**: تعتبر وسائل الإعلام في المجتمع الراهن، الوحيدة القادرة على تقديم تقرير سريع وكامل عن الأحداث التي تجري في الجوار، ودورها يكمن في الحصول على الخبر وعلى تدقيقه وترجمته وإلى تداوله فيما بعد.

-**تحقيق الاتصال الاجتماعي**: فوسائل الإعلام تربط الأفراد بالمجموعات، وتوحد المجموعات في أمة، وتساهم في التعاون الدولي، ومن جهة أخرى تحقق وسائل الإعلام الاتصال الجانبي بين الأفراد الذين يشتركون في الأصل العرقي، المهنة، ....

-**تحقيق التماسك الاجتماعي**: "وذلك من خلال الشرح والتفسير والتعليق على الأفكار والأحداث والمعلومات، ثم تدعيم الضبط الاجتماعي والمعايير الخاصة به، ودعم الإجماع حول القضايا والمواقف" (أبو الحسن منال. 2006. ص: 94).

-**توفير صورة عن العالم**: ليس لأحد معرفة مباشرة لما يجري في العالم.

-**الوظيفة الترفيهية**: تساهم وسائل الإعلام بالترفيه على أفراد المجتمع، فهي تعمل على التخفيف من حالات التوتر التي يتعرض الفرد لها.

-**الحث على الشراء**: تعتبر الوسائل الإعلامية المحركات الأساسية للدعاية"(جان كلود برتراند. 2008. ص: 19-20-21).

-**حل المشاكل الاجتماعية**: تعمل وسائل الإعلام في حل مشاكل المجتمع بإلقاء الضوء عليها والتوعية بها واقتراح الحلول لمعالجتها.

- **التنشئة الاجتماعية**: تساهم وسائل الإعلام بجانب المؤسسات الأخرى (الأسرة، المؤسسة الدينية، المدرسة) في عملية التنشئة الاجتماعية، فهي وسيلة لنقل تراث المجتمع من جيل إلى جيل لربط الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل.

-**تنمية وتطوير المجتمع**: من خلال تنوع مضمون الرسالة الإعلامية فهي بصورة أو بأخرى تسعى لرفع مستوى الثقافة وتطوير الفكر العام للأفراد، وبالتالي تطوير وتنمية المجتمع اللذان يؤديان إلى استقراره واستمراره.

-التحول الاجتماعي: يشير ولبر شرام في دراسته المعنونة ب'دور الإعلام في البلدان النامية' بقوله: " الإعلام الحر ليس غاية فحسب، بل إنه أيضا وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي المنشود" (بن ورقلة نادية. (ب. ت). ص: 145).

مما سبق ذكره، يتضح لنا أن وسائل الإعلام تقدم خدمات في مختلف المستويات الاجتماعية منها، النفسية، الاقتصادية، الثقافية،...الخ، ونظرا لهذا فهي تعتبر ضرورة اجتماعية لأهميتها في الحياة اليومية لأفراد المجتمع، فهي وسيلة لنقل وتطوير الإرث الحضاري والإرث الاجتماعي من جيل إلى جيل وهنا نشير إلى أعظم وأهم وظيفة تقوم بها وسائل الإعلام ألا وهي عملية التغير الاجتماعي، وهذا ما يؤدي بنا للقول أنه لا يمكن تخيل مجتمع بشري بدون إعلام.

ومن هنا نشير إلى أن وسائل الإعلام تساهم في تغير الآراء والاتجاهات نضرب على سبيل المثال دور التلفزيون في تغير الآراء وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات بحيث تم "إجراء عدة تجارب نتيجة لعرض الجيش الأمريكي سلسلة من الأفلام تحت عنوان 'لماذا نحارب' وهي سلسلة صممت لتثقيف القوات المسلحة وهي تتعلق بالأحداث التي تقود الأمريكيين إلى المشاركة في الحرب، حيث أستخدم الاختبارات القبلية-البعدية على عينات كبيرة من رجال الخدمة، كما استخدم الباحثون جماعات ضابطة، وانتهى هذا البحث إلى أن الأفلام كانت مؤثرة وفعالة تماما في مجال تغيير الرأي في بعض جوانبه منها مثلا أن الفيلم قد غير تفسيرات الرجال للوقائع" (محمود عودة. 1988.ص: 176).

ولكن هذا لا يعني أن لا تكون وسائل الإعلام والاتصال من بين الوسائل المعيقة للتغيير الاجتماعي.

2-نموذج لدراسة ميدانية حول دور وسائل الإعلام والاتصال في إحداث التغيير:

سنعمل في هذا العنصر على تقديم دراسات ميدانية متنوعة وهي كالتالي:

الدراسة المعنونة ب **"دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين".**

والدراسة الثانية بعنوان **"دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر"**.

ففيما يخص الدراسة المعنونة ب **"دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين"** وفيها يطرح الباحث الإشكالية التالية: ما الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

"-ما دور شبكات التواصل الاجتماعي في التهيئة والتحريض على الاحتجاجات كشكل من أشكال التغيير السياسي في تونس ومصر؟

- ما دور شبكات التواصل الاجتماعي في مقاومة الرقابة والدعاية في الإعلام الرسمي كشكل من أشكال التغيير السياسي في تونس؟

-ما دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي كشكل من أشكال التغيير السياسي في تونس ومصر؟

فالهدف الرئيس لهذه الدراسة هو الوقوف على الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الأنترنيت في التغيير السياسي في تونس ومصر من خلال:

-الكشف عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في التهيئة والتحريض على الاحتجاجات.

-التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

-الوقوف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على وسائل الإعلام التقليدي.

أما المنهج المعتمد في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، وفيما يخص النظريات المعتمدة نجد نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ونظرية الاستخدامات والاشباعات، وقد تم استخدام التحليل الإحصائي.

وقد اقتصرت حدود الدراسة على الصحفيين الأردنيين العاملين في الصحف اليومية المطبوعة(الرأي، الدستور، الغد، العرب اليوم) ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية والأعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين، بحيث شملت عينة الدراسة بالإجمال 342 فرد.

ولقد أجريت الدراسة الميدانية خلال الفترة الواقعة ما بين أغسطس إلى غاية تشرين الأول من عام 2011.

وفي الأخير، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة نذكر ما يلي:

-جاء المجال الثاني " مقاومة الرقابة والحجب والدعاية في الإعلام الرسمي" من مجالات دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ(2.75).

-وجاء المجال الثالث "التأثير على الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ(2.68).

-في حين جاء المجال الأول "التهيئة والتحريض على الاحتجاجات" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (2.67).

-وجاء المجال الرابع "التأثير على وسائل الإعلام التقليدية" في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ"(2.53).

-أشار التحليل العاملي إلى أن هذه المجالات قد ساهمت في تفسير التغيير السياسي في مصر وتونس بنسبة(52.8 %).

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لدور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر تعزى للمتغيرات التالية: النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، الصحفية، نوع المؤسسة الإعلامية، الفترة الزمنية لعضوية الصحفي في النقابة).

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير المبحوثين لدور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر تعزى لمتغير التخصص وكانت الفروق لصالح تخصص الآداب(الرعود عبد الله ممدوح مبارك. 2011-2012. ص: 5-97).

أما الدراسة الثانية بعنوان **"دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر"**يسعى من خلالها الباحثان حلس موسى عبد الرحيم و ناصر علي مهدي لمعرفة النقاط التالية:

-"التعرف على دور وسائل الإعلام في عملية بلورة وتشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعة بقضايا الفرد والمجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

-الكشف عن مدى دور وسائل الإعلام في نقل التراث الاجتماعي وأثرها على القيم والتقاليد والمعايير الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق طرحت مجموعة من التساؤلات وهي كالتالي:

-ما حقيقة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في التأثير على الوعي الاجتماعي لطلاب جامعة الأزهر؟

-ما هي أشكال الوعي ومدى تعرض الشباب للوسائل الإعلامية المرئية، وعلاقتها في بلورة مستوى معرفتهم ووعيهم بالقضايا المجتمعية؟

-ما دور وسائل الإعلام في نقل التراث الاجتماعي المتمثل في القيم، المعايير والتقاليد الاجتماعية؟

وللوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة فلقد تم الاعتماد على المنهج المسح الاجتماعي وتقنية الاستمارة لجمع المعطيات، بحيث شملت العينة التمثيلية لمجتمع البحث 219 طالب تم اختيارهم بطريقة عشوائية .

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-مدى تأثير وسائل الإعلام على الوعي الطلابي جيث وصلت نسبة الذين يتعرضون دائما وأيضا 92.7 بالمئة، مما يؤكد نسبة ارتفاع في دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي ونخص بالذكر الراديو.

-تساهم وسائل الإعلام في نقل التراث والثقافة بحد متوسط.

-تعتبر الأسرة من أهم الوسائل المدعمة لوسائل الإعلام في تنمية الوعي الاجتماعي" (حلس موسى عبد الرحيم و ناصر علي مهدي. 2010. ص: 140-155 -170).

في حين نجد الدراسة الثالثة المعنونة ب **"بوسائل الاتصال الحديثة ودورها في إحداث التغير الاجتماعي"** للباحث الغرابي فلاح جابر الذي يهدف من خلالها لمعرفة دور وسائل الاتصال الحديثة في إحداث التغير الوظيفي والبنائي في المجتمع.

معرفة دور وسائل الاتصال الحديثة في إحداث التغير في القيم والعادات والتقاليد داخل المجتمع.

ومن هذا المنطلق تبلورت إشكالية الباحث فيما يلي:

ما هو دور كل من القنوات الفضائية والإنترنيت في إحداث التغير داخل المجتمع؟

وفي الأخير، توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

-إن الاقبال على استعمال وسائل الاتصال الحديثة وبصورة سلبية يؤدي إلى :

-التأثير السلبي على التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة مما ينجم عنه التفكك الأسري.

-يؤدي إلى ترويج ثقافة الشعور بالنقص وثقافة الاستهلاك.

-يؤدي إلى تفشي الانحلال الخلقي ونشر ثقافة الإباحية لا سيما بين شريحة الشباب.

-يؤدي إلى نشر ثقافة العزلة والاغتراب الاجتماعي.

-أما الاستعمال الايجابي وسائل الاتصال الحديثة فلها نتائج على الأفراد والمجتمع وهي كالتالي:

-مساعدة الأفراد في زيادة ثقافتهم ومعلوماتهم ومداركهم من خلال ما توفره وسائل الاتصال الحديثة لا سيما قنوات البث الفضائي والإنترنيت من برامج تعليمية وثقافية.

-تؤدي وسائل الاتصال الحديثة في ترسيخ بعض القيم الأخلاقية كاحترام الوقت والصدق في القول". (الغرابي فلاح جابر. 2009. ص: 210-219).

خاتمة: تبقى وسائل الإعلام كغيرها من الوسائل الاجتماعية الأخرى تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي على مختلف المستويات الفكرية منها، السلوكية والعاطفية، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة أو بنسبة ضئيلة أو بنسبة مرتفعة، وفي هذا المعنى يحضرني قول .....

المحور الخامس:العولمة والتغير الاجتماعي.

مقدمة: العولمة صورة من التغير الاجتماعي بمعنى أن العولمة هي: "حالة من التغير تشير إلى تحول المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والتقاني"(كمونة حيدر عبد الرزاق وخضير عامر شاكر. 2007. ص: 09).

وعليه، التساؤلات المطروحة هي كالتالي: ماذا نعني بالعولمة؟

وفيما تتمثل تأثيرات العولمة في إحداث التغيير الاجتماعي؟

1- العولمة والتغير الاجتماعي:

1-1العولمة: (تعريفها، خصائصها، مراحلها وأدواتها):

1-1-1تعريف العولمة: من بين التعاريف للعولمة نشير إلى تعريف برهان غليون بأنها:"ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا" (بكار عبد الكريم. 2000. ص: 12).

في حين يعرف روجيه جارودي العولمة بأنها: "نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات الإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق" (الطحان . ف وعبد العزيز.أ وجاسم. ز. 2011.ص:64).

أما ريتشارد هيجوت في كتابه المعنون ب'العولمة والأقلمة' يرى أن العولمة "هي ما اعتدنا في العالم الثالث ولعدة قرون أن نطلق عليه الاستعمار، إنها غزو واستعمار غربي تقني ثقافي اقتصادي وسياسي أشد ضررا وشراسة من أي لون من ألوان الاستعمار الغربي الذي شهدته الإنسانية، إنها دعوة لنفي الحضارات الأخرى الغير الغربية وان شئت فقل الغير الأمريكية" (الطحان . ف وعبد العزيز.أ وجاسم. ز. 2011. ص: 64).

ما هو جدير بالذكر، أنه توجد العديد من التعاريف حول ظاهرة العولمة وهذا التعدد يعود إلى اختلاف تخصصات الباحثين من جهة وتباين توجهاتهم الإيديولوجية من جهة أخرى.

كما لا ننسى بأن نشير إلى أن كل تعريف للعولمة كان مختزلا في جانب أو مجال دون جانب أو مجال آخر متجاهلين في ذلك أن مجال لا يعمل منفصلا على المجال الآخر أي عملية تأثير وتأثر بين مجالات الحياة الاجتماعية.

باختصار، توجد صعوبة في تحديد أو وضع تعريف للعولمة من طرف الباحثين وفي هذا المعنى نجد روزناو يشير إلى أن"وضع تعريف محدد عملية صعبة للغاية في ظل التنوع والمجالات الضخمة التي يشملها هذا المفهوم وخاصة علاقة العولمة بالاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجيا، وانتشار الأسواق،...الخ"(السيد رشاد غنيم. 2008. ص: 238).

1-1-2خصائص ومميزات العولمة: من أهم مميزات وخصائص العولمة نذكر ما يلي:

-أن العولمة هي تجاوز للمستوى المحلي للتوجه إلى المستوى العالمي.

-عدم مراعاة العولمة للخصوصيات المحلية للأفراد.

-تتضمن العولمة معنى القسر والإكراه والفرض.

-تعتبر العولمة مشروعا استعماريا واستغلاليا من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

- فالعولمة هي عملية ديناميكية وواقعية بحيث يمكن ملاحظتها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية،...الخ.

1-1-3مراحل تطور العولمة: لقد قسم روبرتسون المراحل المختلفة التي مرت بها ظاهرة العولمة وهي كالتالي:

"-المرحلة الجنينية: وتمتد هذه المرحلة منذ بداية القرن 15 وحتى منتصف القرن18، وشهدت تأسيس المجتمعات القومية ونموها، كما تعمقت فيها الأفكار الخاصة بالفرد، على صعيد سلطة الحكم أو سلطة المجتمع وسادت نظرية عن العالم.

مرحلة النشوء: واستمرت منذ منتصف القرن 18 حتى عام 1870، وحدث في تلك الفترة تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وزادت الاتفاقيات الدولية بين الدول المختلفة، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية وبدأ النشاط السياسي منظما ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول. وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي.

مرحلة الانطلاق: وأخذت في الاستمرار منذ عام 1870 وحتى عشرينات القرن 20 حيث ظهرت مفاهيم كونية جديدة أفرزتها الحرب العالمية الأولى مثل المجتمع القومي، مناطق النفوذ وهدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، كما تمت المنافسات الكونية لتنظيم الألعاب ثم تطبيق الألعاب الأولمبية ثم تطبيق فكرة الزمن العالمي وجوائز نوبل.

الصراع من أجل الهيمنة: وتمتد من عشرينات القرن 20 إلى منتصف الستينات وبدأت الخلافات والحروب الفكرية والسياسية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صورة الحياة وأشكالها كانت ضرائبها باهظة وتم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الحروب المدمرة والتي استخدمت التقدم العلمي والتقني لخدمتها وبروز دور الأمم المتحدة، وهكذا الاهتمام بعمليات العولمة.

مرحلة عدم اليقين: بدأت منذ الستينات وأدت إلى أزمة في فترة التسعينات، وقد تم إدماج العالم النامي في المجتمع العالمي، بعد أن تبنى العالم أجمع موضوع إنهاء الحقبة الاستعمارية وتصاعد الوعي الكوني من خلال الإطلالة على مشاكل ونجاحات المجتمعات المختلفة كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وانفراد القطب الواحد.

ومن ثم تدرج الاهتمام في وقتنا الحاضر في تعميم نموذج الدولة القومية وفقا لمعادلة الأقسام الجديدة التي يتعرض لها العالم والتي هيمن عليها إلى حد بعيد النفوذ الوحيد والأقوى الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، بهذا الشكل قد بات واضحا أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية حكمت إعادة تشكيل العالم الراهن من وجهة نظر المجتمعات السائدة التي أنتجتها، ومن خلال الدور الذي لعبته في التشكيلات الحضارية الأخرى من أجل تسهيل اختراقها ومن ثم استيعابها في ظل استراتيجية النظام الجديد وهذه العناصر هي: الأمة، التقنية والدولة"(السيد رشاد غنيم. 2008. ص: 235-236).

1-1-4أدوات العولمة: تعتمد العولمة على مجموعة من الأدوات والوسائل تتمثل فيما يلي:

-الشركات المتعددة الجنسيات.

-المنظمات والاتفاقيات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة الدولية، اتفاقية الجات التي تخدم الأقوياء وكأن روح الاتفاقية توحي للفقراء والضعفاء بالمقولة التالية: **"أنتم خاسرون إذا وافقتم على الدخول وخاسرون إذا لم توافقوا"** (بكار عبد الكريم. 2000. ص: 55).

-وسائل الإعلام والاتصال.

1-2مظاهر وتجليات العولمة على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية:

1-2-1العولمة والتغيرات الاجتماعية: لقد نجم عن ظاهرة العولمة مجموعة من التغيرات أثرت بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشر، بصورة ايجابية أو بصورة سلبية التي شملت كل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة ومن هذه التغيرات نذكر ما يلي:

التغير على مستوى العلاقات الاجتماعية الأسرية منها والجوارية والعائلية.

انتشار البطالة في مختلف دول العالم المتقدم منه والمتخلف وهذا نظرا لحلول الآلة في المصانع مثلا محل الإنسان (العامل).

ومن وظهر في **تقارير الأمم المتحدة** اصطلاح جديد هو **"'تأنيث الفقر'** بمعنى أن الأزمة الاقتصادية الراهنة أفقرت أعدادا من النساء أكثر من الرجال، فالمرأة هي أول من يطرد من سوق العمل حين تزيد البطالة"(السعداوي نوال وحتاته شريف وآخرون. 2005. ص: 251).

اتساع ظاهرة الهجرة عند كلا الجنسين (الذكور والإناث) وفي هذا السياق نشير إلى زيادة ارتفاع نسبة الهجرة عند الإناث أي **'تأنيث الهجرة'**.

1-2-2العولمة والتغيرات الاقتصادية: لقد ساهمت العولمة في التغير الاقتصادي من خلال ما يلي:

-**"التجارة الدولية:** وتضم كل من أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث بلغ حجم الصادرات العالمية بين هذه الدول عام 1992 حوالي 69.9بالمئة في حين أنها لا تضم سوى 14 بالمئة فقط من سكان العالم.

-**التحرير المالي**: الذي يعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مكوناته (التحرير المالي) وبالتالي تعظيم الأرباح بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية.

-الاعتماد على اقتصاد السوق: الذي يقوم على أساس برامج تكيف هيكلي، وفي كثير من الحالات لم تكن هذه البرامج ناجحة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول النامية بما فيها الدول العربية حيث أدت إلى نتائج سلبية كارتفاع معدلات البطالة، زيادة الفقر، سوء توزيع الدخل" (بكار عبد الكريم. 2000. ص: 251-252-253).

العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي: سنتطرق في هذا العنصر إلى طرح النتائج المتوقعة والمترتبة التي أشارت إليها واتفقت عليها الدراسات الاقتصادية انطلاقا من تنفيذ اتفاقية الجات **"المنظمة العالمية للتجارة"** التي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي على المستوى العالمي بحوالي 216 مليار دولار موزعة كما يلي:

-126مليار دولار نصيب الدول المتقدمة.

-37 مليار دولار نصيب الصين.

-37مليار دولار نصيب أوروبا الشرقية.

-16 مليار دولار نصيب الدول النامية" (عبيرات مقدم وقدي عبد المجيد. 2002. ص: 39).

ومما سبق ذكره، يتضح لنا أن للعولمة آثار سلبية على الاقتصاد العربي وآثارا ايجابية إذا تمت الاستفادة من المزايا التي تمنحها اتفاقية **الجات "المنظمة العالمية للتجارة"**،ومن هذه الآثار نذكر ما يلي:

الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد العربي:

-"سوف تؤدي اتفاقية الجات إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاث أضعاف عما كانت عليه، والذي يعني امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية، خاصة وأنها تستورد ما قيمته 21 مليار دولار سنويا من المواد الغذائية.

-تواجه اقتصاديات الدول العربية درجة كبيرة من المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية، وهذا لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها.

-سوف تؤدي تحرير التجارة الدولية في ضوء اتفاقية الجات إلى مصاعب ستواجه صناعة البتروكيميائية العربية والتي ما تزال في بدايتها وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية، كما تتأثر الصناعات الكيميائية العربية، حيث سترتفع تكلفة الواردات منها نظرا لعدم كفاية المنتجات العربية منها للأسواق المحلية.

-كما ستتأثر أيضا الدول العربية في مجال تحرير قطاع الخدمات عالميا، والمتمثل في قطاع البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستثمارات، وهذا لأن الدول العربية مستوردة للخدمات، وتعاني من عجز في ميزان خدماتها.

-تضمنت اتفاقية الجات تحرير التجارة الدولية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيما مشتريات الجيش والشرطة والحكومة المحلية والحكومة المركزية، وتوسيع نطاق المناقصات الحكومية للأشغال العامة والمرافق، وسوف تتأثر اقتصاديات الدول العربية سلبا جراء تحرير التجارة في هذا المجال نظرا لشدة المنافسة الدولية"(عبيرات مقدم وقدي عبد المجيد. 2002. ص:40).

الآثار الايجابية للعولمة على الاقتصاد العربي: يمكن ولا يستحيل أن تستفيد الدول العربية من العولمة بالرغم من الآثار السلبية للجات على اقتصاد الدول العربية وذلك من خلال ما يلي:

"-إمكانية استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم مما يقوي من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية.

-بإمكان الدول العربية الاستفادة من اتفاقية الجات المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى المقاييس والمواصفات لخلق حواجز غير تعريفية إضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة.

-عند انضمام الدول العربية إلى الجات فإنها سوف تستفيد من المزايا التي تمنحها هذه المنظمة في مجال التجارة الدولية، وهي معاملة الدولة الأولى بالرعاية مما يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في الجات"(عبيرات مقدم وقدي عبد المجيد. 2002. ص:40).

للتخفيف من حدة الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد العربي يتطلب الأمر القيام بالأمور والخطوات التالية:

"-العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط الاقتصادي لمواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، وأهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة على أن يكون الهدف من هذا التعديل هو الموائمة بين إطلاق الحرية الفردية في محاربة النشاط الاقتصادي.

-رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، من حيث الجودة والمواصفات وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل، وللقدرة على اغتنام فتح الأسواق في الخارج.

-الإسراع في بناء إطار اقتصادي عربي مشترك لتعبئة كل القدرات نحو البناء والاستثمار والتنمية على أساس سوق واحدة قادرة على إقامة مؤسسات كبيرة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة" (عبيرات مقدم وقدي عبد المجيد. 2002. ص: 40-41).

1-2-3العولمة والتغيرات الثقافية: لقد أحدثت العولمة تغيرات وتأثيرات ثقافية على كافة المجتمعات، ونخص بالذكر تأثيرها على ثقافة المجتمعات العربية الإسلامية.

ومن بين التغيرات الثقافية التي أفرزتها ظاهرة العولمة نذكر ما يلي:

-التغير على مستوى السلوكات والمظاهر مثل طرق التحية، طريقة التواصل، طريقة اللباس،....الخ.

-التغير على مستوى الأفكار كالتغير في جانب المعتقدات والقيم.

ومن أهم أهداف **عولمة الثقافة** نذكر ما يلي:

"-خدمة السيادة المركزية، والمهنية العالمية، وتوطيد معاني العولمة الاقتصادية والسياسية ونقل الحضارة العالمية إلى الشعوب الدنيا.

-توحيد الثقافة العالمية، وصهرها في ثقافة واحدة وإلغاء التعددية الثقافية والتنوع الثقافي.

-التأثير على الخصوصية الفردية والهوية الذاتية، ولذلك نرى أن مؤيدي العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية سواء هوية الفرد الواحد أو هوية المجتمع الواحد.

-التأثير على كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية للوصول إلى بناء إنسان يذوب في بحر المادية"(كمونة حيدر عبد الرزاق وخضير عامر شاكر. 2007. ص: 04).

إذن: الهدف من عولمة الثقافة عامة والثقافة العربية الإسلامية خاصة ما هو إلا **غزو ثقافي** الذي ينجم عنه في نهاية المطاف **التبعية لثقافية** أي الخضوع والتبعية لثقافة غربية وغريبة عن المجتمعات العربية- الإسلامية.

وفي هذا السياق، نجد **محمد عابد الجابري** يحصر أسباب الغزو الثقافي للثقافة العربية في الأسباب التالية:

"-واقعنا المتخلف، وانتمائنا إلى قائمة المتخلفين.

-الغزو الإعلامي السمعي والبصري عبر وسائل الإعلام التي تهدد القيم والأخلاق وتغزو العاطفة والخيال.

-قصور العرب في تبني الحداثة، أدى إلى قصور في الفعل والتخطيط على جميع المستويات العلمية، الاقتصادية، السياسية على المستوى الوطني والقومي العربي، وهذا مؤشر إلى عدم فهمنا واستيعابنا لأيي الحضارة المعاصرة.

-إسقاط الحاضر على المستقبل وتقديم حلول للحاضر بكل ما يحمله من نقائص وإعادة إنتاج القديم على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والفكري، أما المستوى الثقافي فهو متروك للسياسة تمارس عليه المراقبة والقمع ويسود الصوت الواحد، وهو صوت الجهاز الرسمي"(السيد رشاد غنيم. 2008. ص: 272).

فالغزو الثقافي لا يكون دفعة واحدة بل عبر مراحل وخطوات كما عرفها المجتمع المصري مثلا، حيث تم الغزو الثقافي في مصر وفق المراحل التالية:

"-تعديل المناهج والكتب الدراسية وزيادة التوسع في المدارس الأجنبية.

-فتح باب التعاون مع الباحثين والجامعات ومراكز البحوث الأجنبية.

-كسر الحاجز النفسي وإغراء قطاع كبير من المثقفين وأساتذة الجامعات المصرية بالتعاون مع مراكز البحوث الأجنبية.

-إغراق المجتمع المصري بنتاج ثقافي استهلاكي غربي، وفرض الاغتراب اللغوي والثقافي، وطمس الشخصية المصرية، وضرب ما يسمى بالأمن الثقافي.

-تصدير الثقافات الاستهلاكية الغربية من خلال التقنيات الضخمة والمسلسلات التليفزيونية، السينما، الإعلانات، الإذاعة،... "(شحاتة صيام. 2009. ص: 77-78).

ومما سبق ذكره، يتضح لنا أن المجتمع المصري انتقل من مرحلة الاستقلال الثقافي إلى مرحلة التبعية الثقافية التي كرستها العولمة بمختلف وسائلها وآلياتها (وسائل الإعلام ووسائل الاتصال).

1-3العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي كنموذج: حقيقة لا يمكننا تجاهلها أن العولمة أحدثت تحولات داخل المجتمعات العربية في مختلف المجالات السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، العسكرية في شكليها الضمني والظاهري، الايجابي والسلبي، الجزئي والشامل. ومن هذه التحولات نذكر التحولات التي شهدها المجتمع العربي عامة والمجتمع المصري كنموذج- خاصة والتي تتلخص فيما يلي:

"-التحولات اللغوية واللعب بالكلمات ذات المعاني المختلفة، كظهور كلمة 'الشراكة' وهي في حقيقتها إخضاع الاقتصاد المحلي لسطوة وبطش الاقتصاد الرأسمالي الدولي تحت اسم المشاركة بين الأنداء، فهل حقا أن بلدا مثل الأردن أو مصر أو السودان أو الصومال أو إثيوبيا هل هي ند للولايات المتحدة الأمريكية؟

واختفاء كلمة **'العالم العربي'** من الخريطة وحلت محلها كلمة **'الشرق الأوسط'**.

-التجمع الاقتصادي على مستوى الطبقات الحاكمة والنخبة، إذ أصبحت الأموال تتجمع أكثر وأكثر في أيدي عدد أقل فأقل من الناس، فانتشرت ظاهرة المليارديرات والمليونيرات في بلادنا العربية، على غرار ما حدث دوليا، إذ أصبح 447مليارديرا (أغلبهم أمريكيون) يملكون نصف أموال العالم أجمع.

-ازدياد الهوة بين الطبقات، وبين الرجال والنساء، ولا تكاد تمشي في أي شارع اليوم دون أن تشهد سيل السيارات الفاخرة، جنبا إلى جنب مع سيل الأطفال الشحاذين يمسحون زجاج السيارات في مواقف الإشارات أو يمدون أيديهم يتسولون، عيونهم صفراء بالمرض أو الجوع، مع الحزن أو الألم المكبوت.

مع الانفتاح الاستهلاكي الرهيب وانفتاح شهية الأثرياء للشراء والبذخ نسمع عن هذه الأم التي قتلت طفلها لأنها تخشى عليه الموت جوعا، ...أو الأب والأم اللذين ضربا ابنتهما حتى الموت لأنها لم ترتدي الحجاب، هكذا تدفع النساء الفقيرات (قاع الوطن العربي) ثمن التحولات الاقتصادية والثقافية والدينية التي تتم في بلادنا تحت اسم العولمة دوليا إلى التراث محليا"(السعداوي نوال وحتاته شريف وآخرون. 2005. ص: 250-254).

ما هو جدير بالذكر الإشارة إلى أن المجتمع المصري أصبح سجين التبعية الأمريكية على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الصعيد الثقافي نتيجة حرب أكتوبر 1973 "وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي كسياسة رسمية للمجتمع المصري، والتحول من نمط إنتاج الدولة القائد إلى نمط إنتاج الدولة التابع، التحول في السياسة الخارجية والمضي قدما في اتفاقيات السلام مع إسرائيل"

(شحاتة صيام. 2009.ص:77).

كل هذه الأمور جعلت المجتمع المصري يعاني من التبعية والخضوع للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية والثقافية وبالتالي فقدان المجتمع المصري للاستقلال التام الذي يجعلنا نقول أن هذا الوضع أفقده كيانه وهويته العربية الإسلامية.

ومما سبق ذكره، يتضح لنا أن عملية العولمة ما هي إلا شكل أو وجه جديد للاستعمار في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، بحيث تسعى دائما لتكريس التبعية والخضوع في مختلف الميادين للمجتمعات المتخلفة عامة والمجتمعات العربية خاصة وهذا ما أشار إليه مفكرينا العرب أمثال **محمد عبد الشفيع عيسى** في إحدى مقالاته المعنونة ب**'رؤية إلى المستقبل العربي: من التحديث إلى استئناف التطور الحضاري'** في قوله:"أن الغرب هو 'عالم الرأسمالية'، بينما الشرق هو 'عالم التبعية الرأسمالية' ثم 'الخضوع للرأسمالية'" (السعداوي نوال وحتاته شريف وآخرون. 2005. ص: 192).

باختصار، العولمة ما هي إلا شكل من أشكال الاستعمار الجديد، وهي وسيلة لتكريس التبعية السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، الأمر الذي جعل شعوب العالم ونخص بالذكر الشعوب العربية تعاني من مختلف المشاكل الاجتماعية كانتشار ظاهرة البطالة نتيجة الخوصصة، الانحلال الخلقي كانتشار الدعارة بين النساء، انتشار ظاهرة العنف، تناول المخدرات،...الخ (الجابري محمد عابد. 2007. ص: 135).

وفي نفس السياق، نجد محمد عابد الجابري في كتابه المعنون ب**'قضايا في الفكر المعاصر'** يشير إلى العولمة بأنها "هي **'ما بعد الاستعمار'** باعتبار أن ال **'ما بعد'** في مثل هذه التعابير لا يعني القطيعة مع ال **'ما قبل'** بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة، كما نقول 'ما بعد الحداثة'".

"فالعولمة ليست مشروعا علميا محايدا، بل هي مشروع أيديولوجي مذهبي، وهو مشروع لأمركة العالم كله، وحمله على التخلي عن هوياته الثقافية وتبني النموذج الغربي الأمريكي في كل أشكاله وجوانبه"(زكريا بشير إمام. 2000. ص: 138).

1-4نماذج عن دراسات ميدانية حول تأثير العولمة على مجالات الاجتماعية:

1-4-1الدراسة الأولى: المعنونة ب**"البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية-دراسة ميدانية".**

تعالج هذه الدراسة موضوع "البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية" وفيها تحاول الباحثة الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هو حجم التحدي الذي يشكله مفهوم العولمة وخاصة على المجتمع العراقي من أطفال، شباب ونساء وما تتركه من آثار سلبية على تصرفاتهم وأسلوب حياتهم ومعتقداتهم؟

وتهدف الدراسة لمعرفة النقاط التالية:

-التعرف على المخاطر الاجتماعية التي تسببها العولمة في بنية الأسرة العراقية.

-التعرف على أهم آليات التي تعتمدها العولمة في تأثيرها على الأفراد سلبا.

وقد تمت الدراسة بالعراق في المجالات التالية: مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة التعليم التقني، معهد الطب الفني، مجموعة من الأسر(عدد من ربات البيوت) تقطن بشارع فلسطين بمدينة العراق، وقد أجريت الدراسة ميدانيا من الفترة الممتدة 2013/01/25 إلى غاية 2013/05/28.

وفي الأخير، أسفرت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تأثير العولمة على الأسرة العراقية من خلال الأبعاد والمستويات التالية:

-تغير في بنية الأسرة العراقية: بحيث تحولت من الأسر الممتدة إلى الأسر النووية من خلال تحديد الاقتصاد، الحرية والاستقلال حيث كان للتحضر والتكنولوجيا والتقدم وخضوع العالم العربي إلى العولمة أثر ذلك على الأسر العربية عامة والأسرة العراقية خاصة.

-تغير نمط العلاقات الاجتماعية والتواصل الأسري بين الأزواج وظهور علاقات جديدة بمسميات العولمة وهي المثلية الجنسية والزواج بدون عقد وجعلها مفاهيم مقبولة اجتماعيا.

-تغير العلاقات الاجتماعية الأسرية بسبب التصنيع والتحضر ذلك التغير الذي حدث من حيث: مساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية، تحمل المرأة المسؤولية في حال غياب الزوج عن المنزل.

-تغير نمط الثقافة الأسرية وخاصة علاقة الأبناء بالآباء وضعف التواصل الأسري بينهم من خلال التدفق الإعلامي وثورة المعلومات، ومن خلال تعدد الفضائيات وما تعرضه من برامج وأفلام بعيدة عن واقعنا وثقافتنا. كذلك الانترنيت والموبايل كلها وسائل أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية.

-ساهمت العولمة الاجتماعية في تنميط الأسرة بأنماط اجتماعية سائدة في الأسر الغربية مما تؤدي إلى تدمير الأسرة والقضاء عليها من خلال نشر قيم غير أخلاقية تتمثل في الحرية في الجسد: سواء العلاقات الجنسية بين الذكور والإناث وما ينتج عن هذه العلاقات من حمل غير شرعي، والقوانين التي تبيح عملية الإجهاض، انتشار ظاهرة المثلية الجنسية، ظهور علاقة تعاقدية - تصارعية بين الزوجين.

-تغير علاقة الآباء بالأبناء التي ساهمت في ظهور العديد من المشكلات التي أثرت على البيئة الأسرية ومن هذه المشكلات نذكر ما يلي:

-مشكلة تربية الأبناء في ظل العولمة: من الممارسات الخاطئة التي تنتهجها بعض الأسر عند توجيه أطفالهم وتربيتهم باعتقادهم أنها أساليب تساعد أبنائهم في النمو الجسمي والنمو النفسي في ظل المجتمع الحديث كالتدليل والحماية الزائدة، الإهمال وغياب الرقابة والمتابعة، غياب القدوة الحسنة، التفرقة في المعاملة،...الخ.

-التدفق الإعلامي وثورة المعلومات: إن تعدد القنوات الفضائية وظهور شبكة الأنترنيت أدت إلى استمالة الطفل والسيطرة على عقله ودفعه إلى الإدمان على متابعة هذه الوسائل فنجد مثلا إدمان الأفراد على الانترنيت يؤثر على حالتهم النفسية والاجتماعية بشكل عام، كما يمنعهم من تأدية العديد من الواجبات والأمور المهمة في حياتهم الاجتماعية مثلا التقصير في العملية التعليمية.

أما الهاتف النقال فنجده مثلا يكرس قيم الأنانية لدى الأفراد على حساب قيم التضامن الاجتماعي.

-انتشار ثقافة الاستهلاك والقيم الفردية: وهذا ما يحدث داخل الأسرة العراقية حيث يلاحظ بشكل كبير اقتناء الأبناء سلع استهلاكية مصنعة قد تكون غير ضرورية ولكن من خلال آلية الإعلان وتفشي قيم الاستهلاك والرغبة في تقليد الآخرين، هذا الأمر يؤدي إلى ضغط الأبناء على آبائهم لشراء هذه السلع مما يرهق كاهل الآباء ماديا ومعنويا.

-تساهم العولمة في تهديد الهوية العربية الإسلامية فهي (العولمة) تهدد أهم مقوماتها التي تتلخص في اللغة العربية، الدين الإسلامي، الوعي التاريخي بالذات والآخر، وعليه يتطلب من الأسر العربية أن تساهم مع المدرسة في الحفاظ على الهوية العربية وبالتالي الحفاظ على لغتها، دينها، وتراثها الثقافي قولا وفعلا، اعتقادا وممارسة(عبد الستار محمد حسن منى. 2014. ص: 1-5).

1-4-2الدراسة الثانية: المعنونة ب **"العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين"**.

تتناول هذه الدراسة موضوع "العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين"

بحيث تنطلق من عدة تساؤلات وهي كالآتي: "كيف تشكل الهوية الثقافية تهديدا على المجتمعات النامية؟ وما تأثيراتها على المجتمع الجزائري خاصة؟ كيف تتعايش فئة الشباب والمراهقين مع الظاهرة؟ وكيف تركب هويتها الثقافية في ظل الهوية الثقافية العالمية؟

وفيما يخص أهداف الدراسة فتتمثل فيما يلي:

-إظهار تأثيرات العولمة الثقافية الايجابية منها والسلبية على المجتمع الجزائري بخصوصياته الثقافية.

-التعرف على الواقع الحالي للهوية الثقافية للشباب الجزائري وما تواجهه من تحديات.

-التعرف على حدود تأثيرات العولمة الثقافية على الهوية الثقافية للشباب الجزائري وكيفية تفاعله مع مظاهرها.

وقد اعتمدت الدراسة على تقنية المقابلة في جمع المعطيات.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن للعولمة الثقافية تأثيرات ايجابية وهي:

-للعولمة الثقافية فضل في تفتيح أذهان الشباب والمراهقين في وسط جيرتهم وإيجاد نموذج خاص بهم.

-استفادة الشباب من التدفق المعلوماتي والخبراتي دون حواجز حكومية تقليدية، وكذلك تكيفهم مع أقرانهم من شباب العالم وذلك لما قامت به العولمة من توحيد الأفكار، القيم، أنماط السلوك وأساليب التفكير الأمر الذي سهل لهم عملية الفهم المتبادل مع الآخرين.

-تعدد القنوات الفضائية عامة والإسلامية خاصة له دور في تنوير عقول الشباب الجزائري، وتثبيت عناصر هويته خصوصا في الجانب الديني وذلك من خلال إقبال الشباب على التدين وعودة الوعي الديني خلافا ما كان عليه الشباب في بداية التسعينات عند ظهور الأحزاب المتعددة والتي تميز بعضها بالتطرف.

-أن للعولمة الثقافية تأثيرات سلبية وهي:

-في إطار مسايرة مظاهر العولمة من قبل الشباب الجزائري وجد هذا الأخير نفسه أسير مظاهر لا تتماشى ومقومات الهوية الثقافية، ويتجلى ذلك من خلال الاستخدام المفرط والعشوائي للغات غير لغة الأم (اللغة العربية) كوسيلة للتخاطب والتواصل مع الآخرين وعلى رأسها اللغة الفرنسية وتليها اللغة الإنجليزية.

-نقص واضح في الروح الوطنية لدى الشباب الجزائري يتجلى في عدم إقباله على الرموز الوطنية وفقدان واضح للثقة في الذات الوطنية.

-طمس واضح لمقومات الشباب الدينية والأخلاقية، فبجانب إقبال فئة معتبرة من الشباب على التدين عن اقتناع، اتجهت فئة أخرى للابتعاد عن دينها بالمظاهر التالية:

-مظاهر التلوث الثقافي التي تتلخص في المعرفة الكبيرة للشباب الجزائري عن الحضارة الغربية مقارنة مع معرفته الضيقة عن الحضارة الإسلامية، شيوع الثقافة الاستهلاكية في أوساط الشباب الجزائري التي تتمظهر في الأكل واللباس.

-مظاهر الانحلال الخلقي كشيوع ما يسمى بأدب الجنس في أوساط الشباب، وكذلك قلب منظومة القيم وقلب موازين التفكير لديهم (الشباب) بحيث أصبحوا يضيعون أوقاتهم في أمور تافهة كالاستخدام اللاعقلاني لأجهزة الهواتف النقالة، الاستخدام السلبي للأنترنيت والانبهار بأسلوب عيش الغرب -ما يسمى "بالحلم الأمريكي"من حرية مطلقة وهذا ما نجم عنه مجموعة من المظاهر كتجرأ الشباب على التدخين في أماكن شبه عمومية، الصداقات العلنية بين الجنسين، انتشار الكحول والمخدرات،...الخ.

-انتشار مظاهر العنف في أوساط الشباب وكأن العنف أصبح ظاهرة عادية وطبيعية أو أسلوب حياة تمظهر في أشكال الاعتداءات المتنامية، السرقات، الإجرام.

باختصار، أحدثت العولمة الثقافية تغيرات متنوعة على الشباب الجزائري في مختلف المستويات سواء المستوى الفكري، أو المستوى الممارساتي أو المستوى الشكلي، والتي تشبه في معظمها ما تعرض إليه شباب الأمة العربية الإسلامية.

وقد ختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات لتقف ضد تحديات العولمة وبالتالي حماية الشباب الجزائري من مخاطرها وتهديداتها وسلبياتها وذلك من خلال انخراط كل مجتمع بهيئاته المختلفة ومؤسساته سواء الحكومية أو مؤسسات التربية (الأسرة والمدرسة) في مفاهيمها بأن يفهمها (العولمة) الفهم الصحيح حتى لا يبقى معزولا ولا عاجزا عن مواجهة قيم وعادات البلد الذي نشأت منه العولمة ويتم تزويدهم (الشباب) بثقافة العولمة حتى نقي قبل أن نعالج، وحتى نلقح قبل حدوث المرض".

واستعان الباحثان بمقولة 'لغاندي' وهي تعبر عن كيفية مواجهة العولمة الثقافية في قوله: "لا أريد أن يكون منزلي محاطا بالجدران من جميع الجوانب، ونوافذي مسدودة، بل أريد

أن تهب ثقافات جميع الشعوب على منزلي بأقصى حركة ممكنة، لكنني أرفض أن تعصف بي أية ثقافة منها". (مزيان محمد وياسين بلقاسمي آمنة. جوان 2012. ص: 42-55).

وكخلاصة لما سبق ذكره، تبقى العولمة وسيلة من وسائل الاستعمار، لأنها تحاول طمس الهوية الاجتماعية للمجتمعات الإنسانية من خلال محاولتها لفرض ثقافتها –فرض الثقافة الأمريكية- وبالتالي محاولة القضاء على الخصوصية الثقافية لدول العالم المتقدم منه والمتخلف.

المحور السادس: مقاومة التغير الاجتماعي.

مقدمة: سنتناول في هذا المحور مقاومة التغير الاجتماعي والتي تعتبر كمجموعة من معوقات التغير الاجتماعي والتي نجدها تختلف من مجتمع لآخر كما وكيفا ومن زمن لآخر،حيث لا يمكن ضبط وتحديد هذه المعوقات ما لم نعتمد على دراسة ميدانية تكون نتائجها نسبية غير ثابتة وذلك لارتباطها بالعوامل الثلاث وهي : مراعاة عامل الزمان، عامل المكان، وظروف المجتمع.

1-مقاومة التغير الاجتماعي: تتلخص في مجموعة من العوائق الاجتماعية والثقافية التي تتمثل فيما يلي:

1-1-الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية: "يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان ماديا أو معنويا، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كانت المقاومة أشد وأقوى"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 166).

وفي هذا المعنى أشار وليام أوجيبرن "أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم وثبات العادات والتقاليد، كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 166).

كذلك **طبيعة البناء الاجتماعي**: "إن لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع أثر في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، فنظام الطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي، فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير كما هو موجود في الهند والباكستان بحيث أن النظام الطائفي يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع، فنظام الطبقات في الهند يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها، وتنتقل بفعل الوراثة وليس بموجب الكفاءة" (ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 169).

بالإضافة إلى **الميل للمحافظة على الامتيازات**: "تظهر المقاومة للتغير الاجتماعي الذين يخشون على زوال مصالحهم، تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية،

الامتيازات الاقتصادية، الاجتماعية،..الخ، لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة التجديد، سرعان ما تقوم المعارضة وكمثال على ذلك الطبقة الرأسمالية التي تحاول أن تبقى على علاقات الإنتاج دون تغيير، الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير ايجابي للطبقة العاملة في مجال العلاقات الإنتاج التي تتغير بتغير وسائل الإنتاج"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 169).

ما يمكن التنويه إليه، أن تعدد أشكال المقاومة وفقا لتعدد التغيرات التي تحدث في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية للمجتمع ككل.

كما نجد **عزلة المجتمع**: وهنا نشير إلى نوعين من العزلة، "العزلة المفروضة على المجتمع كما هو الحال في البلدان الخاضعة للاستعمار، والعزلة الذاتية وهي التي يفرضها المجتمع على نفسه كما حدث في روسيا بعد الثورة البلشفية عام 1918"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص:171).

1-2عدم التجانس داخل المجتمع: وهنا نشير إلى اختلاف أفراد المجتمع، اختلافهم من حيث السن، التعليم، المهنة، المركز الاجتماعي، الدين،... الأمر الذي يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم، بحيث أن أي تغيير جديد قد يلقى معارضة من بعض الأفراد الآخرين وموافقة من البعض الآخر"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص:172).

مما سبق ذكره، يتضح لنا أن هناك العديد من العوائق الاجتماعية التي تعيق عملية التغير الاجتماعي كعدم التجانس داخل المجتمع، الميل للمحافظة على الامتيازات، عزلة المجتمع والثقافة التقليدية.

1-3-ركود حركة الابتكار والتجديد: "هناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدم والتنمية، ولهذا لا بد توفر الشروط التكنولوجية"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 176).

وكذلك **قلة الموارد الاقتصادية:** "إن ضعف الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوفر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا فالمجتمعات النامية والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها، فتبقى على الكفاف، وينخفض قيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 178).

هذه الحقيقة لا يمكننا تجاهلها أن توفر المجتمع على الموارد الاقتصادية يؤدي به الأمر إلى التقدم والتطور وازدهار المجتمع.

و**التكلفة المالية:** إن المجتمعات الفقيرة والمتخلفة تجد صعوبة في امتلاك المخترعات التكنولوجية وبالتالي صعوبة الحصول عليها مما يؤدي الأمر إلى عرقلة التغيير ةالتجديد داخل المجتمع وفي هذا المضمار يشير روجر rogers "إلى أن قبول التغير لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز10 بالمئة، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 177).

بالإضافة إلى هذا نجد العديد من العوائق السياسية التي تقف أمام عملية التغير الاجتماعي وهي كالتالي:

-ضعف الأيديولوجية التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة، وذلك وفق الايديولوجية التي تتبناها، فحينما تكون الايديولوجية غير واضحة ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية، هذه الأخيرة (خطط التنمية) تصاغ في إطار أيديولوجي سياسي، لأن التنمية عملية سياسية في المحل الأول"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 181).

إذن: وضوح السياسة التنموية يؤدي إلى تسهيل العملية التنموية وبالتالي إحداث تغيرات وتجديدات داخل المجتمع.

-عدم الاستقرار السياسي: إن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير الاجتماعي ويؤدي إلى تحقيقها، حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود،

وفي حالة عدم توفر الاستقرار السياسي فإن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة إثبات الأمن وتنمية المجتمع"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص:182).

-**العوائق السياسية الخارجية:** وهي العوائق التي تفرض على المجتمع من الخارج نذكر على سبيل المثال السياسة الإمبريالية التي تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 182).

وكذلك الحروب التي تكون خارج المجتمع ولكن ذلك المجتمع يجد نفسه ضمنها بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة سواء إن تعلق الأمر بالمستوى المادي أو المستوى البشري.

مما سبق ذكره، يتضح لنا أن عوائق التغير الاجتماعي تشمل كل ما هو اجتماعي، ثقافي، سياسي، اقتصادي والطبيعي هذا الأخير (العائق الطبيعي) يشمل التضاريس الطبيعية التي تعيق اتصال المجتمع مع الخارج وهذا ما يقلل من قدرته على الإفادة من ثقافة المجتمعات الأخرى نتيجة عزلة وفقدانه القدرة على التغير"(زامل يوسف عناد. (ب.ت). ص:11).

فضعف العوائق الطبيعية يعيق عملية التغير الاجتماعي وبناء حضارة كبيرة، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو منطقة جبلية وعرة المسالك من شأنها أن تعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة أيكولوجية تعيق التغير الاجتماعي فيه"(ملحسن استيتية دلال. 2004.ص: 180).

وبهذا لا يمكننا إرجاع عرقلة التغير الاجتماعي إلى مجال دون آخر، قد يكون سبب إعاقة التغير الاجتماعي سياسي واقتصادي أو اجتماعي وأيكولوجي أو كلهم معا.

خاتمة عامة:

إن مقياس التغير الاجتماعي يتضمن مواضيع متنوعة تشمل كل من علم الاجتماع وعلم الفلسفة، ومن هذا المنطلق فهو يتضمن مجموعة من المحاور التي تغطي هذه المواضيع من مختلف الزوايا والجوانب، ويمكن التفصيل أكثر من خلال الطرح التالي:

يتطرق المحور الأول المعنون ب**"الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي"** إلى مجموعة من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية باعتبارهم فاعلون اجتماعيون يساهمون في إحداث التغير الاجتماعي بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية التي تحول الفرد من كائن طبيعي إلى كائن اجتماعي وهذا ما يؤدي بنا للقول أنه توجد علاقة قوية بين التغير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية.

كما تطرقنا إلى دور وأهمية الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة وكذلك النخبة في إحداث التغيير الاجتماعي، بحيث تم طرح نموذج تأثير النخبة التونسية في إحداث التغيير السياسي بالمجتمع التونسي.

أما المحور الذي يجمع بين الفلسفة وعلم الاجتماع المعنون ب **"التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر"** فقد تم من خلاله طرح أفكار أبرز التيارات الفكرية الإسلامية في العصر الحديث التي ارتبطت ببعض المسلمات المحورية النابعة من المصادر

الإسلامية (القرآن الكريم والسنة النبوية) التي وجهتها إلى رؤية تفسيرية معينة للتغير الاجتماعي، كما اقتضى الأمر أحيانا استخدام مفاهيم غربية مع محاولة تأصيلها إسلاميا للتعبير عن مضمون جديد يتفق مع المرجعية الإسلامية.

ولقد تأثرت التيارات الإسلامية الحديثة بالمصادر الإسلامية الأساسية، بحث خرج كل منها بتفسيرات تعبر عن رؤى واتجاهات مختلفة نتيجة للعوامل الاجتماعية والسياسية والفكرية التي رسمت موقف كل تيار وفقا لمجموعة من المؤثرات المختلفة، ولكن تبقى تلك التيارات في مجملها تشكل تصورا إسلاميا عاما للتغير الاجتماعي، بحيث هناك اتفاق حول قضايا عدة كحتمية التغير الاجتماعي، وتقديم رؤية تقدمية غير تشاؤمية حيث تبنى كل من البنا والعقاد وحتى علي شريعتي فكرة التطور التقدمي الذي يكون بتدخل الإنسان باعتباره المحرك والعامل الرئيسي للتطور، وهو (الإنسان) الذي يحدد اتجاهه وفقا للإرادة الحرة التي يمتلكها.

لقد أقر رواد الفكر الإسلامي بتعدد عوامل التغير الاجتماعي وبنسبيتها تاريخيا واجتماعيا، أتاح الفرصة لافتراضهم لتعدد وسائل التغير الاجتماعي وتنوعه فنجد مثلا العقاد يؤمن بأن وسائل التغيير تختلف من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر، ويرى أن التغير الاجتماعي في العصر الحديث يعتمد على وسيلتين أساسيتين وهما: الديمقراطية الاجتماعية ووسائل الاتصال التي تعد أداة لمقاومة الاستبداد وتنمية الوعي العام ونقل الثقافة والاحتكاك الحضاري مما يساعد على الوحدة الإنسانية التي تشكل أحد مظاهر التقدم العالمي.

كما أشار هؤلاء المفكرين الإسلاميين أمثال الإمام محمد عبده، الشيخ حسن البنا، العقاد عباس، علي شريعتي أن التجديد يمثل هدفا تنمويا يساعد المجتمعات الإسلامية للتخلص من ظاهرة التخلف التي تعاني منها، وبالتالي دعوتهم للانفتاح على الغرب باحترام ضوابط معينة أي رفض فكرة الانغلاق على الذات والابتعاد عن الحضارة الحديثة.

في حين نجد المحور الثالث الذي يقدم **"نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي (نماذج لبعض الثورات"** يتضمن العوامل المساهمة في التغيير بالوطن العربي المتمثلة

مثلا في الاختناق السياسي، الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشباب، غياب الديمقراطية وحوقوق الإنسان، غياب الاندماج الوطني.

بالإضافة إلى طرح نماذج عن الثورات في الوطن العربي مشرقا ومغربا (تونس، الجزائر، ليبيا، البحرين، الأردن، مصر، اليمن).

أما المحور الرابع **"دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي"** فحاولنا من خلاله تقديم مقاربة نظرية حول الإعلام ووسائل الإعلام باعتبارها من أهم المؤسسات حضورا في العصر الحديث سواء إن تعلق الأمر بعملية التنشئة الاجتماعية أو في مساهمتها في إحداث التغيير الاجتماعي بنوعيه الايجابي والسلبي، معتمدين في ذلك على الدراسات ميدانية حول دور وسائل الإعلام في إحداث التغيير داخل المجتمع في مختلف المستويات والمجالات بحيث تم عرض مثلا دراسة ميدانية حول 'دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في المجتمع التونسي والمجتمع المصري من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين'.

إضافة إلى ذلك نجد المحور المعنون ب **"العولمة والتغير الاجتماعي"** يتضمن هو أيضا بدوره مقاربة نظرية حول العولمة وتجلياتها في مختلف المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية وتأثيراتها السلبية والايجابية على الفرد والمجتمع على حد سواء وهذا بطبيعة الحال بالاستناد إلى الدراسات الميدانية التي عالجت تأثيرات والتغييرات الناجمة عن ظاهرة العولمة وحقيقتها الخفية باعتبارها شكل من أشكال الاستعمار الجديد، الذي يسعى لتغيير واقع المجتمعات العالم عامة والعالم العربي خاصة وذلك بجعله تابعا للمجتمع الأمريكي في كل المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية.

وآخر محور هو **"مقاومة التغير الاجتماعي"** الذي نتطرق من خلاله إلى إبراز مختلف المعوقات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والبيئية التي تختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر وذلك راجع لنسبية النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسات الميدانية، ومن هذه المعوقات مثلا نذكر الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية، الميل للمحافظة على الامتيازات، قلة الموارد الاقتصادية، ركود حركة الابتكار والتجديد، عدم الاستقرار السياسي.

ومما سبق ذكره، يبقى موضوع التغير الاجتماعي موضوعا هاما ومعقدا يستحق البحث والدراسة من طرف الباحثين والمفكرين العرب والغرب نظرا لعدم وجود تعريف موحد بين الباحثين ولا حتى قدرتهم على ضبط وتحديد أنواعه وآثاره، بالإضافة إلى علاقته مع مختلف المواضيع المعقدة والهامة التي تميز المجتمع المعاصر كالعولمة، الحداثة، العلمنة، الحراك الاجتماعي، الصراع الاجتماعي، الصراع الحضاري، الحوار الحضاري، الحوار الديني، التطور التكنولوجي.

قائمة المراجع:

-القرآن الكريم.

1-الكتب باللغة العربية:

-الدسوقي عبده إبراهيم. (2004). **التغير الاجتماعي والوعي الطبقي- تحليل نظري.** جمهورية مصر العربية.الإسكندرية. دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر. (ب.ط).

- السيد رشاد غنيم. (2008). **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. الطبعة الأولى.

- الجابري محمد عابد. (2007). **قضايا في الفكر المعاصر**. لبنان. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثالثة.

- السعداوي نوال وحتاته شريف وآخرون. (2005). **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي.** لبنان. بيروت.دار الكتاب الجديد المتحدة. الطبعة الثانية.

- العمر معن خليل. (2010). **الحركات الاجتماعية.** الأردن. عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

- العقاد عباس محمود. (1952). **الديمقراطية في الإسلام.** القاهرة. دار المعارف.

- ألبير بيير. ترجمة: عبد الله محمود فاطمة. (1987). **الصحافة**. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- أحمد فهمي. 1436ه.). **هندسة الجمهور -كيف تغير وسائل الإعلام الأفكار والتصرفات**. الرياض. مركز البيان للبحوث والدراسات. الطبعة الأولى.

أبو الحسن منال. (2006). **أساسيات علم الاجتماع الإعلامي- النظريات والوظائف والتأثيرات.** القاهرة. دار النشر للجامعات.

- أكرم عبد القيوم وآخرون.(2006). **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**. القاهرة. الجيزة. مركز البحوث العربية والإفريقية للنشر. الطبعة الأولى.

-بكار عبد الكريم. (2000). **العولمة: طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها**. الأردن. عمان. دار الإعلام للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

-بيير بورديو. ترجمة: الحلوجي درويش. **التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول** . (2004). دمشق. دار كنعان للنشر. الطبعة الأولى.

- تشارلز تلي . ترجمة: ربيع وهبة.(2005). **الحركات الاجتماعية.** القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة. الطبعة الأولى.

- جان كلود برتراند. ترجمة: العابد رباب. (2008). **أدبيات الإعلام-ديونتولوجيا الإعلام-** لبنان. بيروت. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

-حامد عبد الواحد. (1984). **الإعلام في المجتمع الإسلامي.** مكة المكرمة. رابطة العالم الإسلامي.

- دومينيك وولتون. ترجمة: علي مولا . (2012). **الإعلام ليس تواصلا.** لبنان. بيروت. دار الفارابي للنشر. الطبعة الأولى.

- رحيمة الطيب عيساني. (2008). **مدخل إلى الإعلام والاتصال -المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية.** الأردن. إربد. عالم الكتب الحديثة. الطبعة الأولى.

-زكريا بشير إمام. (2000). **في مواجهة العولمة.** الأردن. عمان. روائع مجدلاوي. الطبعة الأولى.

-شحاتة صيام. (2009). **علم اجتماع العولمة.** القاهرة. مصر العربية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

-عبد العزيز جابر محمد. (2011).**عوامل التغيير الاجتماعي في المنظور الإسلامي.** الجيزة. الدار العالمية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

عمر الجولاني فادية. (2004). **التغير الاجتماعي -مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير.** الإسكندرية. المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

علي أسعد وطفة وعلي جاسم الشهاب.(2003). **علم الاجتماع المدرسي- بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية.** الكويت. الطبعة الأولى.

-فؤاد عبد الله ثناء. (2004). **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. لبنان. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية.

- فهد بن عبد الرحمان الشميمري. (2010). **التربية الإعلامية -كيف نتعامل مع الإعلام؟** الرياض. الطبعة الأولى.

محمد عبد المجيد حنان. (2004). **التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر**. لبنان. بيروت. مكتب التوزيع في العالم العربي. الطبعة الأولى.

-محمود عودة. (1988).**أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**. بيروت. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

- محمود حسن إسماعيل. (2003). **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**. القاهرة. الدار العالمية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

- محمود محمد سفر.(1982). **الإعلام موقف.** المملكة العربية السعودية. جدة. الكتاب العربي السعودي. الطبعة الأولى.

مرسي محمد عبد المعبود. (2001). **علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي-دراسة تحليلية نقدية**. الطبعة الأولى.

-نور عصام. (2002).**العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي.** الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة.

نوري عقيل محمد. (2016). **الفعل الاجتماعي: دراسة تحليلية من منظور إسلامي**. الأردن. دار الكندي للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

ناشف تيسير. (2003). **السلطة والفكر والتغير الاجتماعي**. الأردن. عمان. أزمنة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

- وهبة ربيع وآخرون. (2011). **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)**. لبنان. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى.

2-الكتب باللغة الفرنسية:

Alexis trémoulinas. **Sociologie des changements sociaux.** Paris. - La découverte. 2006.

Guy bajoit**. Le changement social**. France. Paris. Armand colin. 2003.

3-المجلات والمذكرات:

-الحسن إحسان محمد. (1990). **التراث القيمي في المجتمع العربي**. بيروت. مجلة دراسات عربية. العدد09

-السيد أحمد عزت. (2011). **القيم بين التغير والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات**. دمشق. المجلد 27. العدد الأول والثاني.

-بوثلجي إلهام ووهابي نزيهة. (نوفمبر 2018). **القيم الاجتماعية في القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة -واقع الممارسة في ظل القوانين الإعلامية.** ألمانيا. برلين. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. مجلة الدراسات الإعلامية. العدد الخامس.

- فلوس مسعودة وزمورة نزيهة.(نوفمبر 2018). **دور وسائل الإعلام في تفعيل عملية التنشئة الاجتماعية.** ألمانيا. برلين. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. مجلة الدراسات الإعلامية. العدد الخامس.

--مزيان محمد وياسين بلقاسمي آمنة. (جوان 2012). **العولمة الثقافية وتأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين**. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.الجزائر. وهران. العدد الثامن.

الرعود عبد الله ممدوح مبارك. (2012-2011). **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين.** رسالة لنيل

درجة الماجستير في الإعلام. تحت إشراف: الدكتور حلمي ساري. الأردن. جامعة الشرق الأوسط. الفصل الأول. ص: 5-97.

معيفي فتحي.(2019-2018). تحت إشراف: ناجي عبد النور. **دور النخبة التونسية في التغيير** السياسي **2011-2017.** الجزائر. جامعة باتنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. شهادة دكتوراه في العلوم السياسية.

مواقع الأنترنيت:

-الطحان . ف وعبد العزيز.أ وجاسم. ز. (2011). **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد السادس. ص:64. على موقع:

https//www.iasj.net/iasj ?func .pdf

consulté le: 12-03-2018.

-الدعجة حسن.(10-09- 11 نوفمبر 2008). **التوجهات السياسية للحركات الصوفية ـ الحركات الصوفية كجماعات ضاغطة.** الملتقى الدولي الحادي عشر بعنوان -التصوف في الإسلام والتحديات المعاصرة. الجزائر. جامعة أدرار. ص: 381-395. في موقع:

https://dspace.univ-adrar.edu.dz pdf

consulté le : 13/02/2020.

الغرابي فلاح جابر. (2009). **بوسائل الاتصال الحديثة ودورها في إحداث التغير الاجتماعي.** مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. المجلد 08 . العدد 02. ص: 205-224. في موقع:

https://www.iasj.net/iasj/download/69f5989706c952b0

consulté le : 30/04/2021

-زامل يوسف عناد. (ب. ت). **سوسيولوجيا التغير ـ قراءة مفاهيمية في ماهية التغير واتجاهاته الفكرية**. جامعة واسط. ص:08. على موقع:

http://www.iasj.net/iasj?func

Consulté le 07-01-2018.

- كمونة حيدر عبد الرزاق وخضير عامر شاكر. (2007). **العولمة وهوية بنية الصورة الذهنية للفضاءات الحضرية**. جامعة بغداد. مجلة المخطط والتنمية. العدد 17. على موقع:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltex =26004.

Consulté le 02-02-2018.

- عبيرات مقدم وقدي عبد المجيد. (2002).**العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**. مجلة الباحث. العدد الأول. ص: 39. على موقع:

https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/.../5565/.../r0104.pdf

Consulté le 12-03-2018.

-عبد الستار محمد حسن منى. **(2014).البعد الاجتماعي للعولمة وتأثيراتها على الأسرة العراقية-دراسة ميدانية.** مجلة جامعة بابل. العلوم الإنسانية. المجلد 22. العدد: 02. ص: 1-5. على موقع:

Consulté le 12-03-2018.

-حليلو نبيل ومخنان طارق. (سبتمبر 2013). **دور النخبة المثقفة في المجتمع**. الجزائر. جامعة تلمسان. مجلة علوم الإنسان والمجتمع. العدد 07. ص: 173-202. في موقع:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48013

consulté le : 13/02/2020.

- إيكوفان شفيق.(جوان 2016). **دور وسائل الإعلام والاتصال في عملية التنشئة الاجتماعية.** الجزائر. مجلة مجتمع تربية عمل. العدد 01. ص: 07-16. في موقع:

www.asjp.cerist.dz

consulté le : 27/04/2020.

-خليل حسين . (2011/10/18). **عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي.** استرجع يوم 07 فبراير 2021. في موقع :

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/10/blog-post_2194.html

consulté le : 07/02/2021.

-بن ورقلة نادية. (ب. ت). **وسائل الاعلام ودورها في التغير الاجتماعي**. مجلة السوسيولوجيا. الجزائر. في موقع:

Asjp.cerist.dz/en/articles/64051.

Consulé le : 28/01/2021.

-جميل عودة إبراهيم.(2016). **حق الجماعات الضاغطة في التغيير السياسي.** في موقع:

https://www.annabaa.org/arabic/rights/6055

consulté le : 13/02/2021.

-حلس موسى عبد الرحيم و ناصر علي مهدي. (2010). **دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر.** غزة. مجلة جامعة الأزهر. المجلد 12. العدد الأول. ص: 135-180. في موقع:

http://www.alazhar.edu.ps

consulté le : 13/02/2021.

-على أسعد وطفة.(2015). **في مفهوم النخبة- مقاربة بنائية**. في موقع:

https://anfasse.org

consulté le : 15/02/2021.

الملاحق:

الملحق الأول: أسماء المفكرين والباحثين باللغة العربية واللغة الفرنسية:

تالكوت بارسون talcott Parsons

راد كليف براون	rad cliffe Brown
أوغست كونت	auguste comte
إميل دوركايم	emille Durkheim
رالف داهرندورف	Ralf daharndourf
فيرتشيلد	fairchild. H. p
جورج بلانكستين	blanksten George
كلود آك	ake Claude
دافيد آبتر	David apter
نيل سملزر	nille smelser
دانيال ليرنر	Daniel lerner
شومبار دي لوي	chambard de lauwe
هربرت بلومر	Herbert blumer

جيوفاني باتيستا فيكو	Giovanni Batista Vico
أوزفالد شبنجلر	Oswald Spengler
شارلس جالين	Charles Galin
هيميلتون جيب	Hamilton Gibb
بارك جاك	Berque Jacques
منتسكيو	Montesquieu

الملحق الثاني: نموذج لتحليل نص في حصة الأعمال الموجهة.

السؤال:

'أكد رئيس حركة الوطنيين الأحرار عبد العزيز غرمول بدائرة سيدي علي -مستغانم- على ضرورة المشاركة النوعية في تشريعات 10 ماي 2012 باختيار الكفاءات والوجوه الجديدة لبناء جزائر جديدة... واعتبر غرمول خلال تنشيطه لتجمع شعبي في إطار الحملة الانتخابية أن التشريعات القادمة تعد فرصة أخيرة للتغيير الذي لا يمكن الوصول إليه إلا برص الصفوف والتوجه بقوة إلى صناديق الاقتراع. وقال أن الشعب سئم من الوجوه والأحزاب المألوفة التي لا تظهر إلا في الاستحقاقات دون تجسيد الوعود التي قطعوها على من صوتوا لصالحهم'[1] .

المطلوب هو:- أذكر نظرية من نظريات الحركات الاجتماعية المناسبة لهذا النص، مع التعليل؟

الجواب:

-من بين نظريات الحركات الاجتماعية المناسبة لهذا النص، نجد نظرية الضغوط البنائية لأن مبادئها تتوافق مع مضمون النص، ومن أهم مبادئها نذكر: أن ظهور الحركات الاجتماعية سببه الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية، نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظائفها المطلوبة وعجزها عن الاستجابة للمطالب الجديدة وإفساح المجال أمام القوى الاجتماعية الجديدة وما يؤدي إليه مثل هذا الخلل إلى السخط، الاغتراب واليأس من قبل أفراد المجتمع.

ظهور الاعتقاد العام الذي يتبلور في صورة إيديولوجيات ورؤى جديدة تسعى لإحداث مثل هذا التغيير للأوضاع القائمة.

ويمكن البرهنة على ذلك من خلال ما جاء في النص" أن الشعب سئم من الوجوه و الأحزاب.... لصالحهم" بمعنى أن الأحزاب كأنساق اجتماعية (سياسية) لم تقم بوظائفها المطلوبة، الأمر الذي أدى بحركة الوطنيين الأحرار إلى السعي لتغيير الوضع من خلال المشاركة في التشريعات القادمة باختيار الكفاءات والوجوه الجديدة لبناء جزائر جديدة.

[1] -ق. ح . حركة الوطنيين الأحرار تصف التشريعات بالفرصة الأخيرة لإحداث التغيير.جريدة صوت الغرب. 23 أفريل 2012. ص: 3.